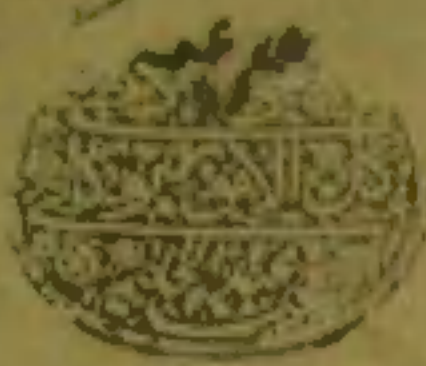


حزین خانی لاهیجی  
ارمنافین حسن



نودة القصر عند الخادم العثماني

بمستطيل



٢٩٩

AMCA ZADE  
NÜSEYİN PASA  
Yeni  
Eski Kayın 299



حاشية خاتمة

1

الشيخ رمضان بن محسن عليه الرحمة والرضوان كان من بليدة ونزه  
من بلاد الروم فخرج منها في طلب المعارف والعلوم فانتقل إلى مجالس السادة  
وعزك في مبادي الطلب على الطريقة المعتادة وقراء على العالم النحرير المولى  
الشيخ محمد بن حياثم ووصل إلى خدمة الفاضل الخطير المولى المفتي سعيد بن عيسى  
ثم جلب له العقل والانتطاع فمسك مسلك القناعة والاجتهاد ورغب  
عن قبول المناصب واختار خطابة جامع أحمد بن شافق في قصبة جود  
فتقاعد في القصبة المزبونة وأكسب على الاشتغال والإفادة من الكتب  
الشريفة فاجتمع عليه الطلبة وأمره من الأماكن والبغاة وانتفعوا به  
أما انتفاع فكتب في أثناء درسه حاشية لطيفة على حاشية المولى الحياثم على شرح  
العقائد للعلامة التفتازاني يوافقها في الدقة والوجاهة وكتب أيضا حاشية  
على شرح المسعودي من أداب البحث وعلق حاشية على بعض المواضع  
من شرح المتاح للشرير قدس سره وتوفي في القصبة المذكورة سنة تسع وثمانين  
وتمت حياته وكان عالما فاضلا مدققا يند من العلوم صحابها ويكشف  
عن وجوه مخدولتها حجابها ويحل ببيان أفكاره الصائبة عقد المشكلا  
ويرفع بآيدى نظاره الشاغبة بمقال العضلات مؤطبا على النظر والإفادة  
حتى أفناه الدهر وأباده وكان طريفا لطيف لذيذ الصحبة حلوا المحاور  
ينظم الشعر على لسان التركيب بالبلغ النظام ويستحي في برهنة كما هو أواب  
أشهر الروم والاعجام من عقد النظم وذكر أفاضل الروم المولى علي  
الشهر علي من



202

Handwritten notes and signatures at the bottom of the page, including a large signature that appears to be 'محمد بن...'.





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتكلم بالكلام وعلى رسوله الصلوة والسلام  
 وعلى آله وصحبه على الدوام **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 الغوى رمضان بن محسن الوزير **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 يوم يؤخذ بالنواصي والأقدام **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 رضى من جسد **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 المقيم لما أخذ في قراءة هذه الحاشية التي فافتت من بين أعز الغنى  
 جادت الزحمة أثناء التعليم بزايد حسان نزيل من عن السليم **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 فجمعت ما وجدته من النكات ونفيتها منها ما لا يليق بالانبات **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 ونظرت في الحواشي الكسبية التي هي كهكاهنة العلية فادركته في **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 بالوثيب من غير جبين من زينة المهيب **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 مثل نوره كشكات فيها مصباح بالهام من الله الغنى هدية منى **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 لكل طالب ذكي **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 إلى آخر المقصود ترحل المرحوم إلى فضاء القدس اللهم وطنه  
 في رياض الانس **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 هو قد فاز بالنى وأنا حائر في ميرة الخسران وكان حشره بالاستعداد  
 فهذا امر تنقطع دونه الأكباد وتاريخ اقباله على الله الكريم قل سلام  
 قول من رب رحيم **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 دعاهم السجاب وأنا لا اذو بالوقوع في هذا الامر العسير عطية  
 سلطان ولا مطية وزير بل الما مول من الله حسن القبول وهو  
 نعم الما مول ونعم الممول **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 الرشيد والسداد **أما بعد** فيقول لضعف عباده

على عنه منهم

وهي الحواشي التفسيرية إلى المؤلف الجليل

عرب بعضهم الكسبية بالنسبة ولم التفت اليه منهم

الزبير على وزن فاعيل حكاية صوت الاسد

المنحة على وزن الهزة والهمزة بحرف التثنية والفتح

السلام

السلام **أما بعد** الحمد لله على ما هو عليه قال في الصراح تقول فلان  
 اهل الكذا ولا تقول مستاهل لكن ذكر عبارة المستاهل في الكفا  
 في اوائل سورة البقرة والعامل في الطرف اما قسم من القياسية بطريق  
 النياية **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 بلا قياس **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 السارى هذا النبراس الى فدوتك جواب لا اما بعينه خذ والسارى السائر  
 بالليل من السرى بالضم والنبراس المصباح وهو نصب على انه مفعول  
 ونك شبيه كتابه بالمصباح في ازالة الظلام المطلق لوجوده في ضمني  
 كل من اذ المتى الجبريل وظلام الليل فاستعار اسمه بقرينة حالته والمعنى  
 ايها السائر في ليالي الطلب خذ هذا الكتاب الشبيه بالمصباح حتى يحصل  
 مطلوبك **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 في الظاهر والظرف دافع لما بعده لاعتماده على الموصوف وهذا بعينه  
 هداية **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 اغناء المعاني ومن تبعضية والظرفية حال من المكاس اي كائنه من اجزاء  
 المشرح **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 ومعنى والدعية بالفتح الراحة **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 سالكا حال من فاعل مليته والايجاز اداء المراد بلفظ اقل من الاقتصا  
 والجادة بالتشديد معظم الطريق واصاقرها ببيان **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 والغاز وهما بعينه واحد وهو سوق الكلام في غاية الاستار والظرفية  
 حال من ضمير سالكا او من الجادة فافهمهم **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
 بالفتح والحوما الدوران حول الشيء **أما بعد** فيقول لضعف عباده  
**أما بعد** فيقول لضعف عباده  
**أما بعد** فيقول لضعف عباده



**قوله** وله المثل يقال لصفة الشيء مثله **قوله** الصاحب وهو تقيد  
بطلق على الوزير في عرف العام **قوله** والدستور يضم الدال مقرب  
وهو الوزير الكبير الذي يرجع في احوال الناس الى ما يرسمه واصل  
الدفتن الذي فيه قوانين الملك وضوابطه كذا في حواشي شرح المطالع  
**قوله** يطوى اليه كل شيء عميق والنج العميق هو الطريق البعيد وطى النج  
الى الشيء هو ان يقصد بقطع المنازل الاشراف اليه يقال طوى اذا  
تعمد كذا في مختار الصحاح **قوله** وجوه الامال بالجمع الامل وهو الجاه  
وفي هذا استعارتان مكنية وتخيلية لانه شبه الامل بوجه وجه  
الوجه اللازم له اليه **قوله** سحيق اي بعيد **قوله** باهت من المباهاة  
بمعنى الفاخرة وتيجان جمع تاج والهامة بفتح الميم الراس اي فاخرت  
اكاليه بآرائه **قوله** وخللاها جمع الخلعة والامارة بالكسر صيرورة  
المرامير وقامة الانسان قد **قوله** ولي الايدي جمع ايدها وهي جمع  
يد بمعنى النعمة هي هنا **قوله** والحكم بكسر الحاء وفتح الكاف جمع حكمه  
وهي العلم المتقن وفي بعض التفاسر هي العلم المقارن بالعمل **قوله**  
أخذ ايدي كناية عن كونه سببا لرفعها **قوله** الوية اه جمع لوا بمعنى  
العلم **قوله** المرسوم اي المأثور والممثل او المكتوب **قوله** حازن من  
الحوز بمعنى الجمع والمأثور جمع ماثرة بفتح المعجمة وضربا وهي المكرمة  
والمفاخر جمع مفرقة كالمأثرة لنظا ومعنى واحتمالا لمركتين عطوف  
تفسير **قوله** وحاول بمعنى يحيط **قوله** مدائح جمع مديحة بفتح الميم  
بمعنى المسلك **قوله** النقاد مبالغة من النقد بمعنى الجيد اي يخرج جياذ  
المكاف **قوله** معارج اي المصاعد **قوله** الوقاد المرتفع الذهب كالتار  
المهربة ولا يخفى على قران الوقاد بالمعارج **قوله** طوى بمعنى الطاعة  
ثم اربع شعرا عجيبا في مدح هذا الوزير بوزن بحر الكامل وهو متفاععلن

ثلث

ثلث مرات الآلة اجري الزحاف في بعض اجزائه بنسكين تاء متفاععلن  
ونقله الى مستعلن **قوله** لولم يدل الوهم صيت جلالة الوهم نصب على  
انه مفعول وصيت رفع على الفاعلية وصيت الجلال شهرة العظمة  
**قوله** ما خيل طيق خيال ساي حاله نافية وخيل مجرول من الخيل بمعنى الخيل  
وطيق الخيال يحسه في النوم وساي بمعنى عالي واضافته اضافة الصفة  
الى موصوفها والمعنى لولم يكن صيت الجلال دليل الوهم ما تخيل ادرا ل  
ستو حاله في النوم فضلا عن ان يتيسر حال اليقظة **قوله** ناظورة الديوان  
اصف اه ناظورة القوم من ينظر اليه منهم لكن في الصحاح بلا الف والواو  
بفتح الصاد هو ابن برخيا وزير سليمان عليه السلام **قوله** في اقبال هو  
نقيض الادبار والمراد الرتبة العالية **قوله** طرا اي جميعا **قوله** وكفى به  
مرجع الضمير ما ينهم من السياق وهو كونه محمدا ومحل الجار والمجرور  
رفع على الفاعلية وبرهان نصب على انه مفعول ومضاف الى المضاف  
الى المحسوف والمعنى لا حاجة الى برهان دال على حسن حصول الكفاية  
عمد وحيه دليل **قوله** في الاوج هو نقطة من النقط المفروضة في تدوير  
الشمس وشانه ان اجتمع الترميم يكون بدرا لمقابلته الشمس **قوله**  
فاستعار الاوج لاعلى المراتب الذي هو الوزارة ترشيحا فاقام **قوله**  
زاخر يقال زخر الوادي اذا تدجد والمدا تسيب والنوال العطاء **قوله** مشج  
اي متعوق **قوله** عالم بحاله اي بازاره والمراد انه فريد فيه كانه لا يوازيه  
احد غيره **قوله** سبحان اسمهم لا يسمع شواء العرب حتى قيل في حقه انه  
كان لا يتكلم لفظا وان تكلم سنة كاملة ولو اتفق ما يوجب التكرار  
كان يعبر عنه بلازمه وعنى بالفتح عاجز **قوله** معن بالفتح ثم السكون  
ابن زائدة اجود العرب وبخل خلافا للسخا والافضال الانعام **قوله**  
الصائب الافكار اي الذي افكاره صائبة وكذا معنى الثاقب الاراء والثقة



الاشراف والاراء جمع رأى **قوله** للناس يبدل والمراد منه بيان حسن  
 احلاقه وعدم كبره وتشبيه الالفاظ بالمال اشارة الى ان بديلا للال  
 اعرف واشهر كما ان الشأن في امثاله ذلك فافهمهم **قوله** تنزاعهم اي يكثر  
 والجنات ما ارتفع من الخدين **قوله** فكانت الضمير راجع الى من سبق وينفع  
 لابس البرقع والفعال مصدر بيا الآلة والمعنى ان انوار وجنات  
 من اثار فعال الحسنة **قوله** وفشاى زرع وانتشر **قوله** غرة الغرة الاولى  
 بفهم العجوة ثم فتح المزملة والثانية خلاف الدلة **قوله** علم العلم اي رايته  
**قوله** ولا زال ناقصة ومعناها الكون على وجه الثبات والمورد الموضع  
 الذي منه ينال الماء واصافته ببيانته وهو اسم لازال وخبرها ما به طريق  
 اطلاق الماء على مودده مجازا او على حذف المضاف اي مورد ماء كما لا يخفى  
 والمدين اسم قرية شبيب عليه السلام استعبرهم من المعنى الجمع والعلاقة  
 ظاهرة والماء بجمع ما ربه بنوع الرأى وضمها بمعنى الحاجة **قوله**  
 يوجد الجملة حال من ضمير الخبر الرجع الى الاسم والامة الجماعة اول  
 مفعول يوجد وثانيها جملة يستقون والمراد من سقى الطالب تحصيلها  
 وعدم اضاعتها **قوله** الى سماك بكسر السين السما كان كوكبان نيران  
 والسماك من منازل النور والسعوده خلاف النخوسة والكوكب النجم  
 والبرق واحد البروج الاثنى عشر المختلفة شرفا ونخوسة بالنسبة الى  
 ابعاض الكواكب **قوله** النخير وهو العالم المتقن الفطن كذا في الصحاح **قوله**  
 الخطير اي العظيم القدر قال في الصحاح يقال رجل خطير اي له قدر  
 ومنزلة **قوله** باسلوبه اي اغا ذكره لان التبادر من الاقتداء بالكتا  
 هو الامثال المضمونة والمادة الاقتداء به في اسلوبه فمن غفل عن هذه  
 النكتة غير الاسلوب ان قبل الاقتداء بنفس التعقيب وكذا العمل بالثناء  
 والامثال لانيه قلنا لا بل هو عام لصدقه على كل اقتداء باسلوبه من

وهو وجود الاجتماع فيها  
 شمل

اساليبه

اساليبه فخذ اقوالنا في الانسان حيوان وكذا غيره فامل **قوله**  
 وامثال اه لا يقال الامثال في الذكر لا يندى في لافي التعقيب لانا نقول  
 على تقدير حمل البدء في حديث التسمية على الحقيقة وفي الحديث الآخر على  
 الاضافى لا شك في كون الامثال فيه وعلى تقدير حمل على حمل آخر  
 يوجد الذكر لا يندى في ضمن التعقيب فافهمهم **قوله** على العرف الممتد  
 قيل يريد عليه جواز تأخير التسمية عن التمجيد قلنا ترتيب كتاب الله  
 تعيين الامر وفائدة هذا الحمل هي التخليص عن ورطة التساقط **قوله**  
 كما هو المشهور مرجع الضمير الحمل الثاني **قوله** للاستعانة الى اعترض  
 عليه عما حاصله انما الاستعانة في ذوات البال كالقراءة والكتابة من  
 الافعال الممتدة لدلالة الحديث على انه من تصديرها بذكرها ومن طرف  
 تعلق الاستعانة واما البدء وغيره من المحركات فلا يتصور فيه ذلك  
 والآلزم وجوب البدء في كل محركة فلا احتمال فيه لغير اللصوق  
 والجواب عنه هو ان معنى الحديث لا بد من الاستعانة في بدء ذوات  
 البال والتفحص عن حاله والقول بانه يحكم بالنسبة الى بدء البدء وسائر  
 المحركات اعترض على الشارع وفيه منع ظني في الامور التعبدية على ان  
 المخرج ظاهر لانه بدء ذوات البال ليس كبدء البدء ولا كسائر المحركات  
 لان الاضافة الى الشرف تفيد الشرف للمضاف بلا شبهة فان قلت  
 يسرى شرف المستفاد الى البدء المضاف اليه قلت لا يفيد الشاوي  
 فان عظمة عبد السلطان ليس عبد عبده فان قلت الاستعانة  
 غير استعانة في مبدؤه حقيقة لان الغرض من البدء تحصيل المبدء  
 وانما يبين وجوب الاستعانة في البدء لئلا يقع جزء تام من المبدء  
 لاهما وبالمجمل ذكر التسمية والتحميد في صدر كل مبدء بلا غلغل  
 اجنبى بينهما وبين الابتداء في حكم ذكرهما في كل جزء من اجزائه

يعني اذا كان الشروع في من التعلقات كالقراءة  
 جاز تعلق بالابتداء فلا يجوز اذا لا يتصور الاستعانة  
 الغير الممتدة كالبدء فلا يجوز اذا لا يتصور الاستعانة  
 في الاضافات منها  
 ووجد دفع التعارض على هذا التقدير من حيث ان  
 لا تدفع بين الحديثين اصلا على ما قرره وقد التزم  
 الازم وهو حمل على الملازمة وبالجملة ان يكون التعارض  
 وهما في غاية الصراحة على هذا بين التعارضين الاعلى  
 النافلين الحق من جهة

مثلا اذا كان الشروع في القراءة جاز تعلق بالبدء  
 بان يكون بدء الاستعانة في محركات الاستعانة  
 لانه فعل فاعل بدء الاستعانة في محركات الاستعانة  
 ولكن تعلق بالبدء على ان يكون بدء الاستعانة في محركات  
 البدء لا يتصور لانه في فلا يقال بدات بسم الله تعالى  
 كلامه مستحق  
 في بدء شيء غير مفعول في نفسه لانه  
 شيء يسير قلت الاستعانة فيه



بناء على بقاء بركنهما الى ان يتم ولا يجب دفع فاصل يتفق بعد تحقق  
 البدء للابن يودي الى الخراج ولقد ذكره عليه السلام ما احلى عباراته واحلى  
 اعتباراته **قوله** الاستعانة بشيء لا ينافي لان الاستعانة في بناء بيت  
 مثلا لا ينافي الاستعانة بغيره وبما يقال من انه يجوز لتقديم التمجيد  
 على التسمية فجاب بان لا ضير اذا مر الترتيب مستفاد من اسلوب كتاب الله  
 لامن الحديثين **قوله** او للملازمة اه رد عليه بان ما صورده لا يمكن في  
 في بعض الامور كالنلاوة والاكل والشرب والجواب انه لا يذكر قبلها  
 التمجيد بل منها ما سبق ذكره بعده فلعن حديث التمجيد ليس على عونه  
 بل خفف منه امثاله وكلامه بالنسبة الى ما في بدنه جميع بينهما فلا غبار  
**قوله** ولا يخفى ان الملازمة الى او مطلق الملازمة نعم وقوع الفعل  
 مع كون الجورجن تما اقيم مقام الفاعل ووقوعه مع ذكر الجور  
 قيل الابتداء بلا فصل يعني توجد الملازمة في كلتي صورتين  
 فلا تدفع بين الحديثين هذا هو تحقيق كلامه ههنا حق التحقيق  
 وادعاء الخلاف بمنزل عن فهم كلامه الدقيق **قوله** على وجه الجزئية  
 هذا هو المطابق لكتاب الله عز وجل في ان يكون الحمد له جزء  
 من الم شروع فيه ثم ادعى ان كتاب الله تعالى بيان لمعنى الحديثين فقد  
 اتى بامر عجيب **قوله** ان التلبس بهما اه هذا الآن خبر كان بلا اعتبارك  
 ظرفا والمعنى ان ان الابتداء هو الآن الذي يتحقق فيه التلبس بهما  
 وهو ان واحد لان التسمية وان حدثت حين تلفظها لكنها باقية  
 الى ان تلفظ همزة الحمد له مالم يفصل اجنبى في ان تلفظ همزة  
 اجتمعت الامور الثلاثة الابتداء في المقصود والتلبس بالتسمية  
 بقاء والتلبس بالحمد له ابتداء فمن ظن ان المراد بان التلبس بهما  
 هو الزمان بناء على ان حصول تلبس الشئيين لا يمكن في آن واحد  
 فقد غفل

وان شئت فعل الاستعانة  
 بالابن لا ينافي الاستعانة  
 بغيره في معنى

وحضور بعض المعين بعد البعض  
 لا يقدح فيه بل يجوز توقف الحاضر  
 على ان يحضر الآخر منهم

وبالمجمل اذا ذكرت التسمية والتمجيد ولم يفصل  
 بينهما اجنبى سواء وقع بينهما توقف او لا يكونان  
 بحيث كان يميم الاول قد اتصل همزة الفاعل  
 منهما

ولما حصل ان تلبس الفاعل بالتسمية والتسمية بالتمجيد قد حصل  
 حين الشروع في تلفظها بانها بلا شك لكن التلبس بهما عند صدور  
 الفعل وهو التلبس بالحمد له بالابن الملازمة حدث ان الشروع  
 في تلفظ همزة الحمد له فهو حقيقة حدوث اتصال التلبس  
 الباقي بكونه متولوا للبناء والا فالتوقف بعدم التلبس عند تلفظ  
 وجوده ان الاستعانة لا ينبغي صدوره مما ارباب العقول  
 منهم

فقد غفل اذا اتصالهما بحسب اتصال الآن بالآن واتصال ان اخر التسمية  
 بان همزة اغنية تحقق عند المتأخر فافهم **قوله** يقال توحد برأى  
 التصق توحد برأى وما يذكر من معنى المظرفية فالغا هو افادة  
 المحصول **قوله** اي فرد به الى هذا هو معناه الشايع لكن اصل المعدل  
 اما من مقولة ما كان للتكليف او للصيرورة او للطلب اذ لا يمنع عنها  
 لجواز لصوق كمال الوحدة والوحدة المستقلة والوحدة المطلقة  
 بالرأى فمن ادعى تخصيص البعض فعليه النقل من ائمة اللغة والنسبة  
 الصحيحة للنقل يمكن ان يوجد في كل منها على ان المحشى الناضل الذي  
 لم يعين الاصل وما ذكر فيما نقل عنه فجرد الامكان والاحتمال فتأمل  
**قوله** نفى التوحد بجلال اه يمكن اعتبار الكمال وعدم دخل الغير  
 في هذا المعنى ايضا فالمعنى وحدة الكاملة او الذاتية ملتصق بجلال  
 ذاته كما نقل عنه واغلام يعتبر لان الاستعمال الشايع جار على عده  
**قوله** على نهج حصول الصورة يعني على طريق اضافة ماخذ الصفة  
 الى الموصوف لقصد المبالغة والمبالغة ههنا هو ان العالم كانه هو  
 المحصول لكونه سببا العلمية الصورة فافهم **قوله** للملازمة عدد ذلك  
 من ضيق العطن لكنه من سعته لانه اعتبره على سبيل الاحتمال بعد  
 تحقيق الحق في المقال **قوله** اما للصيرورة لا اعتبار الانتقال المتقضي للسبق  
 الزماني **قوله** بدون اه لانه في هذا المعنى من هذا القيدانية وان لم يتعد  
 بذكره لفظا فلا بأس بالتصريح به **قوله** بحر الطين ليس في الصحاح  
 هذا الفعل والموجود في الشافية استجر كمن يمكن ان يقال عدم وجوده  
 فيه لا ينافي كونه من مستعملات اهل اللغة اذ لا مجال لادعاء احاطة  
 بجميع الالفاظ اللغوية بحيث لا شذوذ منه مع ان الشريفي الجرجاني  
 ذكر هذا الصيغة في حواشيه على الشافى في انشاء تفسير التسمية

العطن ينتج من مركب ابدنه  
 منه



اضافة

المظهر الثاني

فروپیا

[illegible]

اضافة الحج الى الله تعالى بحسن هذا لان المستق وما يعطاه يقبض منه  
 بالنسبة الى المضاف اليه فمدفوع بانه لا يمنع من حسنه اذا فهم المراد كما  
 اذا قلنا احد دلالة مطلوب من الطالبين ذريته لا وعبرنا عنه بانه  
 دليل زيد لم يستبعد **قوله** هذه الفاء لا يعنى ايرادها اما لاجرا للموجز  
 بناء على كون المقام من مضاف ايرادها مجرى المحقق والعطف باعتبار  
 القضيتين اولانها مقدره في النظم بتعويض الواو الزائدة لقطاع صورته  
 فالجمله منفصلة عن سابقتهما فصل الخطاب وهو نوع من الانقطاع  
 قريب من التخلص **قوله** على انه لا يمنع اه يريد انه يجوز اعتبار العطف بين  
 القضيتين مع التقدير ايضا لان المعنى على العطف في امثاله البتة  
 ولهذا قد يتبع الجمع بينهما وبين العاطفة في فوق بين المقامين  
**قوله** اعليه فعليه دائر التسوية لان الاصل في استعمال اما هو استعمالها بقرينها  
 بلا عاطفة وقعت اولاً وبها فيما ذكرت ثانياً سواء كانت فذلكة اولاً  
 ففي امثال ما نحن فيه يجوز ان يعتبر الاقتضاب فيترك الواو ويجزم  
 بعوضيته ان ذكرت مع تقديرها لكن ذكرهما معا ينافي الاقتضاب ويجوز  
 ان يعتبر الاصل ويؤخذ ما سبق كلاما مصدرا باما ثم يعطف عليه  
 المصدر بالمفروق فذلكما في عبارة **قوله** الفتح او بالمقدرة كما في عبارة الشرح  
 يدل على ما ذكرنا ان الكرماني شارح صحيح البخاري رحمه الله في بيان مكتوب  
 رسول الله عليه وسلم الذي بعثه الى هرقل وكتب فيه بسم الله الرحمن الرحيم  
 من محمد عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى  
 اما بعد فاني اهديك قال فان قلت اما التفصيل فلا بد منه فيه من التكرار  
 فابن قسيم قلت المذكور قبل قسيم وتقديره اما الابتداء بسم الله  
 واما بعد فذلكه فكذا انتهى فمن نظره في كماله علم علوق نظره وسعد حاله  
**قوله** عقايد الجمع عقيدة والمراد منها ههنا ما يتعلق به الايقاعات

فقد هلك بسبب الديار وفتح الدار  
وسكن القاف منه

ولم يتركوا الاثر اعان مع انهم ايضا  
من سلفنا كذا باحد حاشي



التي يكفر جاحدها لانفسها لانه قال فيما نقل العقائد من الكلام وبقا  
 ان الكلام عبارة عن المسائل فافهم **قوله** وهي الاساس في اللغة  
 ومعناها الاصطلاح وهو ما يبنى عليه غيره من حيث يبنى  
 عليه غير مراد ههنا اذ الاول اشهر فيه من الثاني **قوله** هو الكتاب  
 وهو يطلق على المجموع وعلى كل جزء منه له نوع اختصاص به كما عند  
 ائمة الاصول بل المراد ههنا هو الاجزاء القرآنية اذ هي الاساس  
 لا المجموع ويدل عليه لفظ القواعد بصيغة الجمع واحتمال ارادة ما فوق  
 الواحد واعتبار التعدد في السنة لا يلتفت اليه مع ظهور الحق لكن  
 تنفي شيء وهو انه حمل القواعد على معنى مغاير لمعنى العقائد ولم يلتفت  
 الى ما يفهم من المواقف وصرح به في شرح المقاصد من هذه الاضافة  
 بيان بناء على ان التأسيس لابد من رعايته مما امكن **قوله**  
 يتوقفان الى فان قلت لا وجه لتوقف الكتاب والسنة على المسائل  
 الكلامية لعدم توقفهما في نفس الامر الا على الذات المتكلم والرسول  
 المبعوث قلت المراد توقف ثبوتها اعني التصديق بكونها كتابا ونبأيا  
 وسنة نبوية ولم يصحح به رجمبالغة في مدح العلم وتوحيده مع  
 وجود الاعتقاد على فهم السامع **قوله** على المسائل يفهم منه ان الكلام  
 عبارة عن المسائل **قوله** بخلاف الثانية فانصف العلم بمحصلتها  
 الحميدة مع زيادة فحصل المقصود **قوله** فيما نقل عنه الحصر المذكور  
 ممنوع وهو قوله اذ لا يتوقف الكتاب الا على المسائل الاعتقادية  
 لكن في غشية هذا المنع احتمالا ان احدهما ان يقال لان الحصر يجوز  
 ان يكون لغيرها من المسائل مدخل في توقف الكتاب وهو الظاهر  
 من عبارته الا ان الدورج على حياله لبقائه في توقفه على حصته  
 العقائد المتوقفة على الكتاب والاخر ان يقال لان الحصر لمجرد ان يكون  
 توقف الكتاب

توقف الكتاب مخصرا في غير العقائد من المسائل كباحث النفل  
 والدليل مثلا في نيدفع الدور لكن هذا ليس بظاهر عبارة كما لا يخفى  
 وما قيل في بيان سند المنع من انه يجوز ان يثبت الكتاب باجازه  
 باطل لان عرض المنع ابقاء كون الكلام اساسا من العقائد وهذا  
 مناقض له ويمكن في الجواب ان يمنع لزوم كون الشيء اساسا لنفسه  
 لجواز ان يواد بالكلام المسائل وبالعقائد التصديقات الا انه يناقض  
 قوله العقائد من الكلام كما عرفت **قوله** بحسب ذاتها يرد عليه ان  
 اساسية ذات الكلام ان كان مع اعتداده فالجواب في ذلك كما لا يخفى  
 والا لزم توقف الكتاب والسنة على شيء غير معتد به فما شاع وكلا  
 فقامل **قوله** هو الاساس بالذات اي بلا واسطة وهذا ناظر الى قوله  
 وثانيا الكلام اساس العقائد يعني لان سلم ان الكلام اساس العقائد  
 لانه اساس بالواسطة والمراد ما هو بالذات فلا يكون الكتاب اساس  
 اساس العقائد بل اساس اساس اساسها ولا كذلك الكلام فمن قال  
 معنى الاساس بالذات هو الاساس لاجل الذات يرد عليه مع جملة العباد  
 على الغير للتبادر انه مناقض لما سبق من ان الكتاب اساس العقائد  
**قوله** فاساس الفرض يعني ان الكتاب لا يتوقف عليه فن الكلام بل بعض  
 مسائل الذي هو عقائد فلا يكون اساس فن الكلام الذي هو اساس  
 العقائد بالواسطة حتى يكون اساس اساس العقائد **قوله** هو ذات  
 العقائد الى من المسائل الكلامية عبر بالعقائد لا بالكلام نصري  
 بما هو الاساس من الفرض **قوله** من حيث هو اساس الضمير المضاف اليه  
 والتوضيح هو ان الشيء انما يكون اساسا لاساس اذا كان اساس  
 ذات الاساس واما اذا كان اساس اعتداده فلا **قوله** فليتأمل وجهه  
 هو انه يجوز ان يقال الاساس اعتداده لشيء ان اساس ذلك الشيء

هذه العبارة مبنية على ما في بعض النسخ  
 من قوله ولا يكون اساسا لاساس  
 غير ذلك الكلام الجارية منها



مع انك اعتبرته في صورة كونه الكتاب اساس العقاب فالكتاب  
 اساس الاساس والجواب ان الكلام اساس ذات الاعتقاد  
 والكتاب اساس اعتقاد اساس الذات والاول غير الثاني فلا شمول  
 فافهم فان ما تلي عليك من المقال قد خفي على كثير من افاضل الرجال  
**قوله** واليهب ما اشتد اليه قيل بل هو الظلمة المطلقة ذكر بنفسه  
 لكن في الصحاح يقال فرس ادهم غيب اذ اشتد سواده ومطلق  
 الظلمة لا يقتضيه شدة السواد فلا بعد في الاعتبار الذي بني عليه  
 فافهم **قوله** فان الشريعة هي ما شرع الله تعالى عباده اى من لهم  
**قوله** فوجه تخصيص هذا الاسم ط وهو المناسبة من حيث ان تعالى  
 معطي السلامة وفي اهل الجنة سلامة عن كل آفة على ما صرح به  
 فيما نقل عنه واما وجه ابراده ههنا فهو مطابقة السمع مع ورود  
 الاستعمال العام فلا يرد مثل الجلال وذو الاكرام **قوله** مجموعها  
 يعني اعتبار البدلية بعد ربها بينهما بالعاطفة ليكون كالمفوض  
 واحد كذا قال شريف الدين في مثله في شرح المفتاح **قوله** انشاء التوكيل  
 قيل هو خلاف الفاء في خلاف مرتضى صاحب فلو سلم فهو انشاء  
 لطلب الكفاية ويمكن ان يقال انما الظاهر هو الانشائية لعدم الطائل  
 في الاخبار مع اقتضاءها المقام وعدم ارتضاءه مم ولا يجدي رد  
 الشارح لان العبارة ليست من مخترعاته وكونه انشاء لطلب الكفاية  
 وان كان فيه ملاحظة معنى المسند لكنه بعيد من حيث انه حمل على  
 معنى صيغة الطلب بخلاف انشاء التوكيل فانه انشاء الاعتماد على  
 وكالته وكفايته من غير طلب ويلا يسمي المدح على وكالته عتيبه  
 كما لا يخفى فان قلت ما تقول في عطف المعطوف عليه على سابقه  
 قلت اما واه ابتدائية او خبر عطف الصفة **قوله** عطف الصفة

قيل عليه

يعني انه علم على الاخبار الان في غاية  
 السقوط ان علم عليه لا يلزم ان يكون  
 لا اعتبار على ان كذا كذا الا بربان  
 هذه الجملة على صاحب التحصيل انه  
 ذكر ههنا مثله

قيل عليه يعتبر فيه تعدد الخلق ووحدة العرض السوقية هي والجواب ان  
 تعدد الخلق وان كان معتبرا في مفهوم القصة لكن عطف القصة امر اصطلاحى  
 لا يجب تعدد طرفيه في جميع مواده بل شرط صحة انما هو سوق الطرفين لغرض  
 واحد ولذا قال به صاحب الكشاف واختاره الشارح ايضا كما صرح به هذا  
 القائل وعدم القول عليه من قلة التدبر **قوله** او عطفه على الخبر المقدم فتقال  
 يجوز عطفه على الخبر المؤخر وهو لفظة الله على تقدير اعتبار المقدم مضافا  
 معنويا ويكون هذا كقولك اخوك فريد فلا يرد ما قيل من ان المبتدأ  
 والخبر اذا كانا معرفتين وجب تقديم الاول في الكلام البليغ وان امكن  
 الجواب بان تعريف ما اعتبر خبرا متقدما ههنا ليس من الواجب الذي لا يجوز  
 خلافة فان حسب قد يكون نكرة كما صرح به هذا القائل على ان صاحب  
 الكشاف اشار الى انه نكرة ههنا فان قلت على ذكرت او لا يلزم عطف  
 الجملة على المفرد ولا كذلك العطف على حسبنا تضمنه معجز عيسى قلت  
 الجملة الواقعة في محل المفرد لا فرق بينها وبينها وبينه من حيث انها في تأويله  
 فاذا عطف عليها من غير تكبير عطف عليه ايضا على انه يجوز ان يكون  
 الخبر في تأويل سمي بالله فيكون جملة ايضا والقول بان الاسم متعين  
 للابتداء دلالة على الذات والصفة للخبرية لدلالاتها على امر متبني  
 مردود في موضعه فافهم **قوله** ثم ان حسن المثال قيل حنه امر  
 ذو في غير ممكن الاثبات بالبرهان على تقدير المبتدأ لا تعينه عن  
 تاويل في الخبر فتاويل الانشاء الذي في المثال بقولنا وجاهل جدا اولى  
 لكونه تاويلا بلا تقدير ومجابه بان دعوى البداة في محل النزاع  
 مجز وفصور والعلاقة لا يلتفت اليها لان من ادعى حسن المثال  
 اعتبر انما في مثله تقدير المبتدأ في المعطوف بقربته المعطوف عليه  
 ولم ياوله بان يقول حسي الله وممدوح وكالته فار تكب التاويل

فان قيل لم يقع هذا ان تاويل في المثال فقط  
 قلنا ان في المثال انما لا يكون ان في تاويل  
 في المثال انما لا يكون ان في تاويل  
 الطرف هو المثال في اوضاعه



مع أنك اعتبرته في صورة كون الكتاب اساس العقاب فالكتاب  
 اساس الاساس والجواب ٥١ الكلام اساس ذات الاعتقاد  
 والكتاب اساس اعتقاد اساس الذات والاول غير الثاني فلا شمول  
 فافهم فان ما تلى عليك من المقال قد خفي على كثير من افاضل الرجال  
**قوله** والغيب ما اشتد اليه قيل بل هو الظلمة المطلقة ذكر بنفسه  
 لكن في الصحاح يقال فرس ادم غيب اذا اشتد سواده ومطلق  
 الظلمة لا يقتضيه شدة السواد فلا بعد في الاعتبار الذي بني عليه  
 فافهم **قوله** فان الشريعة هي ما شرع الله تعالى لعباده اى من لهم  
**قوله** فوجه تخصيص هذا الاسم ط وهو المناسبة من حيث انه تعالى  
 معطى السلامة وفي ليل الجنة سلامة عن كل آفة على ما صرح به  
 فيما نقل عنه واما وجه ايراده ههنا فهو مطابقة الجمع مع ورود  
 الاستعمال العام فلا يرد مثل الجلال وذو الاكرام **قوله** مجموعها  
 يعني اعتبر البدئية بعد ربط بينهما بالعاطفة ليكون كالمفرد  
 واحد كذا قال شريف الدين في مثله في شرح المفتاح **قوله** انشاء التوكل  
 قيل هو خلاف الظاوفي خلاف مرتضى صاحبه فلو سلم فهو انشاء  
 لطلب الكفاية ويمكن ان يقال اغا الظاهر هو الانشائية لعدم الطائل  
 في الاخبار مع اقتضاءها المقام وعدم ارتضاءه مم ولا يجدي رد  
 الشارح لاق العبارة ليست من تحت عانة وكونه انشاء لطلب الكفاية  
 وان كان فيه ملاحظة معنى المسند لكنه بعيد من حيث انه حمل على  
 معنى صيغة الطلب بخلاف انشاء التوكل فانه انشاء الاعتماد على  
 وكالته وكفايته من غير طلب ويلا يمه المدح على وكالته عتيبه  
 كما لا يخفى فان قلت ما تقول في عطف المعطوف عليه على سابقه  
 قلت اما واه ابتدائية او عطف الصفة **قوله** عطف الصفة

قيل عليه

يعني انه حمل على الاخبار الان في غاية  
 المستوطاد عند عليه لا يلزم ان يكون  
 لا اعتبار على ان ذلك لا يرد  
 هذه الجملة على صاحب التلخيص انه  
 ذكر ههنا منتهى

قيل عليه يعتبر فيه تعدد الحمل ووحدة العرض السوقية ههنا والجواب ان  
 تعدد الحمل وان كان معتبرا في مفهوم القصة لكن عطف القصة امر اصطلاحى  
 لا يجب تعدد طرفيه في جميع مواده بل شرط محتمل اغا هو سوق الطرفين لغرض  
 واحد ولذا قال به صاحب الكشاف واختاره الشارح ايضا كما صرح به هذا  
 القائل وعدم القول عليه من قلة التدبر **قوله** او عطفه على الخبر المقدم فتقال  
 يجوز عطفه على الخبر المؤخر وهو لفظة الله على تقدير اعتبار المقدم مضافا  
 معنويا ويكون هذا كقولك اخوك فريد فلا يرد ما قيل من ان المبتدأ  
 والخبر اذا كانا معرفتين وجب تقديم الاول في الكلام البليغ وان امكن  
 الجواب بان تعريف ما اعتبر خبر مقدم ما ههنا ليس من الواجب الذي لا يجوز  
 خلافه فان حسب قد يكون نكرة كما صرح به هذا القائل على ان صاحب  
 الكشاف اشار الى انه نكرة ههنا فان قلت على ذكرت او لا يلزم عطف  
 الجملة على المفرد ولا كذلك العطف على حسب التضمنه مع غير عيسى قلت  
 الجملة الواقعة في محل المفرد لا فرق بينها وبينه من حيث انها تأويل  
 فاذا عطف عليها من غير تكبير عطف عليه ايضا على انه يجوز ان يكون  
 الخبر في تاويل سمي بالله فيكون جملة ايضا والقول بان الاسم متعين  
 للابتداء لدلالته على الذات والصفة للخبرية لدلالته على التبعي  
 مردود في موضعه فافهم **قوله** ثم ان حسن المثال قيل حسنه امر  
 ذوقى غير يمكن الاثبات بالبرهان على تقدير المبتدأ لا تعينه عن  
 تاويل في الخبر فتاويل الانشاء الذي في المثال بقولنا وجاهل جدا اولى  
 لكونه تاويلا بلا تقدير ومحاب بان دعوى البداة في محل النزاع  
 مجز و قصور والعلاقة لا يلتفت اليها الا من ادعى حسن المثال  
 اعتبر اتفاقا في مثله تقدير المبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف عليه  
 ولم ياوله بان يقول حسي الله وممدوح وكالته فار تكب التاويل

فان قيل نعم هذه انما هي في امثلة فقط  
 قلنا ان في قولنا انما هي في امثلة فقط  
 انما هي في امثلة فقط  
 الطرف هو التلخيص في موضع

لمح



في غير ما تقدم من القيد غير متبعض

بمعنى ان الاحكام المذكورة صفة لمع الحكم المشرع بالخطاب المقيد بالاضافة الى التقييد بحكم المشرع بالشرعية مقتضى الاستدراك وفيه التقييد بالانحصار واما في الجواب الثاني فانه مقتضى التقييد بالانحصار ولا يمنع من ذلك ان يكون مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة واما في الجواب الثالث فانه مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة واما في الجواب الرابع فانه مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة

وقع في التوضيح قضية الاستدراك بالجواب الثاني وهو جعل التقييد بحكم المشرع بالشرعية ولا في التوضيح التقييد بحكم المشرع بالشرعية ولا في التوضيح التقييد بحكم المشرع بالشرعية ولا في التوضيح التقييد بحكم المشرع بالشرعية

وتؤيد ما قلنا انه لو كان المراد من الاجوبة ان يخص بالسؤال الثاني فقال في الجواب الاخير في الثالث

ليس المراد ما قلنا

بمعنى ان الاحكام المذكورة صفة لمع الحكم المشرع بالخطاب المقيد بالاضافة الى التقييد بحكم المشرع بالشرعية مقتضى الاستدراك وفيه التقييد بالانحصار واما في الجواب الثاني فانه مقتضى التقييد بالانحصار ولا يمنع من ذلك ان يكون مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة واما في الجواب الثالث فانه مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة

بمعنى ان الاحكام المذكورة صفة لمع الحكم المشرع بالخطاب المقيد بالاضافة الى التقييد بحكم المشرع بالشرعية مقتضى الاستدراك وفيه التقييد بالانحصار واما في الجواب الثاني فانه مقتضى التقييد بالانحصار ولا يمنع من ذلك ان يكون مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة

في الخبر بل ترد لشبوحه فالمنع مبنى عليه قد برر لكن لما ان نقول منع الحسن بدون التقييد لا يلزم لما سبق من عطف القضية الذي اعتبره في كلام الشارح **قوله** في العلم بالوجوب كوجوب اعتقاد المقتضى واما المسائل التي قصد منها نفس الاعتقاد فبرر ان لا يكون من مسائل الكلام **قوله** على التجريد في الاول في جواب السؤال الاول وهو لزوم الانحصار ووجه التجريد هو ان يحد في قيد الاقتضاء والتجريد من تعوي الحكم من جهة على خلاف ما قلنا فقد عول على نسخة او الفاصلة ولعلها سهو مشاوه وجودها فيما عطف على مدلولها **قوله** والثالثة في الثاني اي في جواب السؤال الثاني وهو لزوم الاستدراك فان قلت اعتبار التاكيد التزام الاستدراك قلت للقبول ليس عين المراد **قوله**

ووجهه فلان العلمين يكونان بمعنى التصديق وتعلقها بالنسبة حسن الوجه **قوله** في جعل العلمان يمكن تعلقها بالحكم بمعنى الايقاع **قوله** لما يتوقف عليه المراد عدم التقييد لاسلب بالكلية **قوله**

فالا مظهر يعني يجوز تعلق احد القسمين بالعمل وبكيفية ايضا ولا يجب تأويل الاعتقاد في التحصيل مكان تعلق القسم الاخر به سواء اريد بالاحكام النسب والتصديقات لكن التعلق بمعنى انتساب ما قيل

اذا اريد بها التصديقات والتاويل واجب في تعلق العلم الثاني للتاويل تعلق الشيء بنفسه والحق انه لا بعد في نسبة الافراد الى الكليات **قوله** من حيث الكيفية فيلزم كونه على وجه ثم سعادة الدارين ولا يخفى ان الاحكام الثانية ايضا اغايتعلق بالاعتقاد المشرع

وهو المأخوذ من الشرع فلا فرق من جهة تلك الجهة فالظاهر ان المراد من الكيفية اغايتعلق الوجوب والاباحة وغيرها والمقصود الاصل من النزوع ليس الامر منها فذلك الحكم الكيفية وحاصلها الاشارة الى اجمال

الى اجمال

الى الاجمال تفاصيل المحولات كما اعتبره الشارح في التلخيص **قوله** وان اريد تعلق الاسناد بطرفيه اي حين اريد بالاحكام النسب واردة هذا التعلق هو هنا بطريق كون المتعلق من الطرفين فلا يرد ان التعلق بكيفية العمل ليس الا بطرف واحد اللهم الا ان يكتفى بالدلالة الانشائية فافهم **قوله** والتصديق بالقضية اي حين اريد بها التصديقات **قوله** المقتضيات اذا اريد اول الاعتبارين يجب تخصيصها بالطرفين لينطبق التاويل على المقصود واما اذا اريد ثانياها يجب تقييدها بالنسبة ايضا وتعليقها بوجود الواجب مسامحة المضاف اليه خارج عن المضايقات وجه اخذ على ما بين في موضعه **قوله** في فيه اشارة الى ان مطلق التعلق لا يعين كون العمل من الطرفين بخلاف تعلق الاسناد فانه يعين الموضوعية لعدم احتمال المحولية فافهم **قوله**

وما يتوهم الى جواز بعضهم عدم كون العمل موضوع النقطة وادعى انه لذلك عند التركة ويستحقها موضوع علم الفرائض مع كونه بايا من النقطة ثم ذكر ما عطله ان وجه قضية لا يمكن ادراج موضوعها الى العمل الا بقسوس يجب ان تعد من المبادئ لكن لا يخفى عليك ان وجوب عددها من المبادئ يستلزم عدم جواز كونها من المسائل

فبينه وبين ما سبق من المسئلة في **قوله** على معمول الى كقولهم في الدار زيد ولجدة عمر والا انه اعيد الجار فيما نحن فيه **قوله** والجواب يرد عليه ان تغاير جهة البحث لا يدفع المروج مع ان المقصود بنينا ان تلك الاحكام تخصه بهذا الفن فافهم واجاب بعضهم عن اصل السؤال بانكار كون الجرح من مسائل الاصول بناء على ان اصول الفقه اغايتحت عن الادلة الشرعية من حيث اثباتها للاحكام فلو كانت هذه من مسائلها يلزم ان يبين موضوع الفقه فيه لكن يقال ان

بمعنى ان الاحكام المذكورة صفة لمع الحكم المشرع بالخطاب المقيد بالاضافة الى التقييد بحكم المشرع بالشرعية مقتضى الاستدراك وفيه التقييد بالانحصار واما في الجواب الثاني فانه مقتضى التقييد بالانحصار ولا يمنع من ذلك ان يكون مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة واما في الجواب الثالث فانه مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة

بمعنى ان الاحكام المذكورة صفة لمع الحكم المشرع بالخطاب المقيد بالاضافة الى التقييد بحكم المشرع بالشرعية مقتضى الاستدراك وفيه التقييد بالانحصار واما في الجواب الثاني فانه مقتضى التقييد بالانحصار ولا يمنع من ذلك ان يكون مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة واما في الجواب الثالث فانه مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة

بمعنى ان الاحكام المذكورة صفة لمع الحكم المشرع بالخطاب المقيد بالاضافة الى التقييد بحكم المشرع بالشرعية مقتضى الاستدراك وفيه التقييد بالانحصار واما في الجواب الثاني فانه مقتضى التقييد بالانحصار ولا يمنع من ذلك ان يكون مقتضى التقييد بالانحصار مع الاستدراك من مقتضى التقييد بالانحصار او الخاصة

وانما لم يعب الاحتمال الثالث وهو تعلق الخطابات بما يتعلق بها على ما جوزه من كون المراد من الحكم هو هذه القضية كما يدل عليه قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم

قوله اللهم فافهم



الدليل الاصولي اعلم من الجهة لصحة القياس فيجوز ان يكون  
 موضوعية الاجماع باعتبار كونه فردا منه ثم يثبت كونه جهة اي دليل  
 قطعيا **قوله** من حيث يتعلق به اه الحاشية قيد الموضوع بخ  
 انه منشأ العرف والاحوال المبحوث عنها فاورد عليه ان لا دخل  
 للحاشية في عروض القدرة للواجب مثلا واجيب بان القيد انما هو قابلية  
 التعلق كما في سائر الموضوعات ولا شك ان القدرة والتعلق متلازمان  
 والقابلية لاحدهما قابلية للآخر فالقابلية منشأ العرف وضروري  
 بان نسبة الذات الى الصفات بالفاعلية لا بالقابلية وذلك تبين  
 في موضعه واقول بتأييد الله ونوفيقه ان القيد انما هو صحة التعلق  
 فهي تم القابلية والفاعلية فاندفع الاشكال فتدبر بالامكان **قوله**  
 على ان الامامة الى مفاد هذه العلوة تأييد عدم كونها من مباحث  
 الصفات بالنسبة الى غير الشيعة واما المقصود الذي هو اثبات  
 المسائل الكلامية المتغايرة لمباحث التوحيد والصفات بالنسبة  
 الى **مخصص** الموضوع بالذات والصفات فلا دخل لها في الا بالنظر  
 الى **مخصص** الشيعة ان وجدوا كما لا يخفى **قوله** لا ما توهم فيكون  
 قصرا ايضا قلبيا وقيل لا يجوز حمله على التخصيص اذ لا يناسب  
 المقام والجواب ان المقام على تقديره لا بسنة في اقتضائه القصص  
 القلبي الذي هو نوع من القصص الاضافي لان علة الاستغناء على اعتقاد  
 منكر التدوين هو عدم الشرف فقلنا بالتخصيص ما في قلبه من الاعتقاد  
 وما لا يناسب المقام انما هو القصص الحقيقي بناء على جواز وجود سبب  
 غير ذلك **قوله** وسواء ما يند معرفة الاحكام كلمة ما عبارة عن المسائل  
 المدونة على ما يشير اليه وانما عمل عليها وان كان الحمل على ملكة  
 الاستنباط موافقا لما في شرح المقاصد لوجود الاول طلب التوفيق  
 لما سبق

المورد شريف الدين رحمه الله وشرح  
 الحقائق

او العلوة تأييد فاذا ذكر  
 لا دليل على المقصود ههنا

يعني ان غير الشيعة لا يقول بان الامامة  
 من مسائل الكلام لكن يقول بانها ليست  
 من مباحث الصفات لعدم كونها من الكلام  
 فالعلوة بالنسبة اليه لا يند الا بتأييد عدم  
 كونها من مباحث الصفات

لعدم كونها من الامامة من الكلام عنهم  
 فلو كانت هذه كانت العلوة لا دليل  
 عليه

او ان وجد طائفة من الشيعة غفصة  
 لموضوع الكلام بالذات والصفات فالعلوة  
 يدل بالنظر اليهم على كون الامامة التي  
 من المسائل الكلامية عندهم مغايرة  
 لمباحث التوحيد والصفات

لما سبق من قوله هو علم التوحيد بناء على ان الملكة ليست باسائل شرعية  
 اذ لا يتوقف الا على مسئلة ثبوت الكتاب ونسبة الرسول وهما جزان  
 من مجموع المسائل الذي اطلق عليه اسم العلم فهو اولي بالاساسية  
 اذ يبين ما توفى ولو من جانب بخلاف الملكة لجواز حصولها بغير تفكير  
 المستلزمين من المسائل الكلامية والثاني ان الحمل على ملكة الاستنباط  
 يؤيد الى اطلاق العلم على الجهل بمسائل حصولها بمجرد ضبط المقدمات  
 وعرفان وجه الاستدلال ونهض من المسائل فاقبل جعلنا لها عبارة  
 عن اقص ما يرمى حصوله للانسان على ما قيل قلنا فاما ان ارد بالواقع ما  
 بالنسبة الى كل فرد او بالنسبة الى النوع في ضمن فرد هو في الطبقة العليا  
 او بالنسبة اليه في ضمن جميع الافراد والكل بط اما الاول فلا يستلزم  
 كون البليد الغير القادر الا على شيء يسير عالما والذك القادر على الالوه  
 غير عالم لجواز تحصيله الاكثر واما الثاني فلا يستلزم ان لا يكون غير  
 من فيها عالما وهو خلاف الاجماع واما الثالث فلا يستلزم سلب  
 العلم بالكلية وشاعته ظاهرة والثالث ان التسمية الصادرة حين  
 التدوين يلائمها ان يكون السمي هو المدون وتجوز كونه ما حصل  
 قبله تقسوا على انه يستلزم فقاضة الرسول وهو خلاف ما عليه العلماء  
 والرابع انه يرد على ارادة الملكة في تعريف تلك العلوم ان مجموع ملكات  
 الحاصل كل منها من علم يصدق عليه تعريف كل واحدة وان امكن الجواب  
 باعتبار الوحدة في ملكة كل تعريف فنورد هذا الجواب بناء على اتحاد  
 المجموع اذ اجمع في شخص واجاب بان المراد بالملكة في كل تعريف ماله  
 نوع اختصاص به فقد تناقض لعدم امكان الاختصاص على  
 تقدير اتحاد الملكات فافهمهم **قوله** هو المسائل المدونة كان القائل  
 ادعى ان المعرف هو التصديقات بناء على انه الاصل في اطلاق اسمها

المسائل التي هي اسئلة شرعية  
 وبالمسائل الاسئلة الشرعية  
 من حيث هي الاسئلة الشرعية  
 هذه جملة المسائل التي هي اسئلة شرعية  
 كما عرفت



العلوم فالجواب منع وهذا القول سند وقيل افادة المعلوم لعله  
 مما لا يتفوه به يحصل فيلزم ان يطلق اسم العلم على اللفظ وليس على  
 به احد والجواب ان يقال معنى ما يفيد معلوم يفيد الفاظه المدونة  
 الا انه نسب الافادة الى المعلوم مجاز لا في جاز ان يكون وجه الشبه  
 فيما نقل عنه كون اللفظ مفيد ولا يلزم اطلاق اسم العلم على اللفظ  
 كما ظن مع انه لا يخلص عن افادة العلم لنفسه في صورة كونه  
 المفيد ملكة لان حصوله متوقف على حصول العلم ولو على بعضه كما  
 لا يخفى على من يجنب عن التهور ويجنب عن التعصب **والجواب قوله**  
 الفقه هو علم الاحكام الى هذا على تقدير تسليم ان التعريف للتصديق  
 وقيل عليه لو سلم استقامة هذا التعريف في الجملة في الفروع فلا يتصور  
 مثله في الاصولين والجواب ان يقال قولنا الله متكلم مثلا وان كان  
 شخصية لكنه في قوة قولنا كل ما نقل اليها المصاحف وتواتر كلامه  
 وكذا يمكن التاويل فيما سواه وما يقال من ان الاحكام ههنا لا بد  
 من ان يكون كلية للتألف الاحكام السابقة فاهي من بيت العقليات  
 لان السابقة تعلق بها العلم وههنا اضيفت المعرفة على اننا نقول على  
 تقدير الحمل على الملكة يجب ان يراد كلها في الاولى وبعضها في الثانية  
 دفعا للتدوير فيلزم التماثل من وجه آخر **قوله** قد يقال اشارة الى  
 ان فيه نوع كلفة **قوله** واي وجه الالباء هو ان التدوين جمع الفاظ  
 فالتصديقات والمسائل وجود في العبارة دون الملكات فجعل  
 التعريف للملكة يؤدي الى ارتكاب نفس **قوله** لكن يريد على اول  
 الاجوبة الى لا يظهر لهذا الورد اذ المعرفة المستفادة من المسائل  
 المدركة يجوز ان يكون فيها اذ لم يحصل بطريق الاستنباط فافهم  
**قوله** والتوفيق اه لا تدفع واسال ان كون الفقه مدون لا يقتضي فقرته

بعضه فيكون لفظه ما عباره عن اللفاظ  
 المدونة فيلزم الاطلاق المذكور الذي  
 لم يقل به احد من

معرفة

معرفة التقليدية الا ان ثبت اطلاقم عليها ايضا **قوله** فيخرج  
 علم جبرائيل والرسول عليهم السلام وجه خروج هو ان تصديقا  
 بالاحكام لا يفيد لهما موافقة الاحكام بالاستدلال **قوله** فيقول الخ  
 قيل شبه الكلام في المنطق في الانتفاع بهما في العلوم وجه آخر  
 فتوحيد الوجهين فاسد لكن لا يخفى عليك ان الانتفاع اذ يتفوه  
 الكلام الظاهري او الباطني كما في المنطق فلا يخرج عن الاتحاد الا  
 اذا اعتبر القسمان للكلام فلا فساد في الجمع كما لا يخفى **قوله** اي ولا  
 اي قبل الاطلاق على الغير لا يعني ان تسمية وقت التدوين وقعت  
 قبل الكل وترك الشارح التقييد لظهوره بناء على عدم شركة الغير  
 في هذا الاسم وجهه بعضهم بان علة الاطلاق هي الوجوب لكن لما كان  
 وجوب الكلام قبل سائر دونه او لا فاطلاق عليه وقت التدوين  
 اسم سببه في التعليم والتعلم ولا يذهب خلاف الواقع لتقدم تدوين  
 الفقه عليه فافهم **قوله** اي الواسطة صرح به الشارح **قوله** اي الواسطة  
 صرح به الشارح فيما ساق من بحث عدم اخراج الكبيرة البعيد من الاعمال  
**قوله** قال بعض السلفاء من اهل السنة والجماعة **قوله** انها محل  
 للشواب والعقاب قبل طواهر النصوص تدل على كون دخول النار  
 جزاء الكفر والعصيان واجمع الامة عليه فالصواب الاقتصار  
 على ان دخول الجنة لا يستلزم الثواب لكن ذكر رئيس اهل السنة  
 ابو المعين النسفي في بحر الكلام ان اطلاق المشركين عند بعض المعتزلة  
 مخلدون في النار كابائهم فلا اجماع كما ترى **قوله** ولو سلم فرق هذا  
 التسليم وسابقه هو ان في احدهما كلية مادون الاخر فافهم **قوله**  
 معتزلة بصره ومنهم ابو علي محمد بن عبد الوهاب الجبالي كذا في شريعتهم  
 والجبالي بالتشديد المدون قوي بصره واما بالتخفيف من قوي كادرون

قال ابن خلدون في تاريخه ان  
 اول من اشتهر بالاعتزال  
 هو جابر بن عبد الله  
 بن حنبل في سنة 110  
 هـ في بغداد



كذا وجدت في بعض المواضع **قوله** فلزم ما لزم مرجع النصيبين  
 الجاني وما لزم من ترك الواجب في الكبير العاصي لا يلزم الذين لم يقربوا  
 واجاب جاب علم الله من معتزلة بصره لان الواجب عندهم التوفيق  
 للثواب يعني الابقاء الى مرتبة التكليف وبيان احكام الدين بوسيلة ما  
 فلزمهم تركه فيمن مات صغيرا **قوله** الظاهر ان القول قيل باباه قول  
 المص فيما بعد والالهام ليس من اسباب المعرفة بصحة الشيء عند  
 اهل الحق لكن يقال بعد المرجع بفتح وضع المظهر موضع المصور فانه  
 قال عندنا فان قيل ما وجه تخصيص هذه المسئلة بهذه التقييد قلنا  
 خصها به تحذير عن اتباع من يدعي الالهام وذلك امر اهم في باب  
 العقائد **قوله** يقول حقايق الاشياء ثابتة ان حمل الثبوت على حقي الثبوت  
 وعدم التباعدة للادراكات كما استشر اليه في تفصيل السوفسطائية  
 لا يتوجه الاشكال بلغوية الحكم فافهم **قوله** وتخصيصهم الى قيل دقا  
 عليه ان اقتصار الشارح على تفسير معنى الحق اشارة الى عدم اعادة  
 طائفة مخصوصة بل الى كون المراد ترميزا لم يقل بهذه المسئلة  
 بانه مبطل لكن لا يخفى عليك ان الاقتصار للظهور والنوحيين حاصل  
 بذكر الطائفة المخصوصة بهذا العنوان فافهم **قوله** ودعاية الخ  
 ير عليه ان جعل الباء مفتوحة نفس الرعاية لعدم طريق اخر لها  
 في هذا التركيب فلا وجه للتعليل **قوله** بملاحظة متعلق بالاعتبار يعني  
 لاعتبار المطابقة من جانب الواقع مع ملاحظة الحيثية حتى يكون  
 توفيق الحق هو الحكم من حيث انه طائفة الواقع **قوله** لكن لا يلزم  
 قال فيما نقل عنه لان قوله واما الصدق ط في عدم الفرق بحسب يوم  
 ونحوه فتح الباء ونحو نقول بل وفيه اشعار بكون المنظور في الصدق  
 جانب الواقع ايضا ولم يقل به احد **قوله** اذ المنظور الى تقليل المطوي

كما وضع في قوله والحديث للعالم  
 مع ذكره العالم قبل ذلك من

ان قيل يقال في المشهور صريحة ناديا  
 من غير كبر قلنا ناديا بفتح من الضرب  
 لخصوله بطريق آخر كاشف والنصح  
 فهو ما ليس كذلك مناهل

وهو انتم

وهو انه سمي هذا بالحق **قوله** وهو الابناء اما كونه اصليا فلان  
 للصدق بمن لا غير على ما صرح بهما الشارح فيما سياتي من قوله هو  
 ما سبق انفا ولغوي وهو ما ادعى اصالة ودليله هو انه قال  
 في الصحاح وقد صدق في الحديث وهو كما ترى لا يتخفى مع الاول  
 فتعين اصالة الثاني واما انصافه فلانه لا شهرة في انصاف  
 الحكم بمجرول الابناء وهو نوع انصاف به ولم يرد ان جعلت بالك  
 بما نزلت عليه راية العجب العجيب وعرفت السر الذي حير اولي الالباب  
**قوله** وصف الحكم نقل عنه ان هذا قد عني من قال فيه مسامحة بناء  
 على عدم التواطى بين حقيقة الحكم ومطابقة الواقع ووجه الرد  
 هو ان المجموع من حيث هو يحمل على الحقيقة تواطيا وان لم يحمل الاجزاء  
 فان قلت ان زيدا في قولنا زيدا بوجه قائم لا مجال لادعاء انصافه  
 بمجموع الجملة الثانية حقيقة قلت لا تعلق للقيام بزيد بخلاف المطابقة  
 فافهم **قوله** على التسامح الخ لان الوصف الحقيقي هو كون الحكم بحيث  
 يطابق الواقع فتسوع بذكر ما يدل عليه تدبر **قوله** ما به الشيء هو هو  
 لعل معناه ما حصل به الشيء الذي هو عين ما به الحصول فاحد  
 الضميرين المتوصل فلا يرد العلة الفاعلية لعدم الحمل ولا الغرض  
 المحمول لعدم سببية الحصول ولا كفاية احد الضميرين كما لا يخفى  
 على المتأمل فالظرفية صلة والشيء فاعل الظرف والجملة هو هو  
 مرفوعة المحل على الوصفية للشيء المحل بلام الجنس كقوله ولقد امر  
 على النبي يستبني فان قلت يلزم تفكيك الضميرين وهو بطل لا خلاص  
 بالفهم قلت بعد عدم ارتكاب اللغوية الناشئة من وحدة المرجع  
 يتعين المتوصل لان يكون مرجعا لاحدهما فلا اخلاص فان قلت  
 يلزم ان يكون جزء الماهية ماهية لوجود الحمل والسببية المعبر

قال انه على تقدير عدم الفرق بينهما  
 على ما سبق لا يلزم من جهة التسمية بالحق  
 على ما سبق فانهم منزهون

يعني ان الصدق في قوله صفة في الحديث  
 صفة العجب والصفة العلة صفة الحكم منزه

على ان يقال لا يجوز ان يتصف  
 بالاب وان لم يتصف بطلق  
 بعبارة القيام منزه

وايراد السببية من هنا ينبغي  
 على سبيل العبارة كما بينا في  
 مدونة منزه  
 وحاصل السببية ان لا يوجد  
 سببا غير نفسه منزه



قلت السببية المتبادرة من الباء هي الكاملة القائمة لا إطلاقاً فيها  
ولا مانع منها فيحمل عليها وما قيل في دفعه من أن تقديم الظرف  
للاختصاص فليس بشئ إذ لو سلم لزوم أن لا يصدق التعريف على  
الماهية المركبة لأن اجزائها سببية أيضاً فلا اختصاص وهذا  
بعد ما سمع في وجده مثل في الحاشية العمادية الأدبية فسر بعد  
والقصى التسيار فابعد العشية من عزاء **قوله** بطريق التوفيق أي  
لأنم الاستفادة على سبيل كونه مانعاً وجامعاً بل يجوز أن يكون  
من الأحوال العامة للدلالة وغيره **قوله** بطريق الاخطار هذا هو  
تحقيق الشرف الجاني روي في حواشي المطالع فتصور الملزوم الذي  
استنبه تصور ملزوم لا يوجب تصور لازمه لكون تصور  
الملزوم الثاني تبعاً فافهم **قوله** وايضاً زمان الخ قيل ان انفكاك  
تصور اللازم عن تصور الملزوم يهدم قاعدة الملزوم البين واحد  
المتضامين لازم للآخر مع وجوب المعية في التصور والملكات لازم  
الاعدام مع وجوب التقدم تصور والجواب عن الاول هو ان  
التوقف على الاخطار لا ينافي في الملزوم البين على ما حققه الشرفي  
الجاني وكذا التأخر الزماني لأن كفاية الملزوم في الجزم بالملزوم  
لا يوجب معية البتة وعن الثاني والثالث هو ان الكلام في اللازم  
المحور على ان في الثالث يجوز ان يقال المتقدم لا يوجب المعية الزمانية  
فتأمل **قوله** مع العوض لا به الخ لأن معنى قولنا جاني القوم بدون  
زيد هو نفي معية في الجاني لا نفي سببية لمجئهم فتأمل جاني القوم  
مع زيد **قوله** بالنسبة الى المقيد يعني يعتبر كون الامكان كيفية نسبة  
الوجود الى المقيد مع اعتبار قيده كما يدل عليه عبارته لا كيفية ارتباط  
قيده فلا يرد استدراك قيد الامكان تأمل **قوله** بان سراد الامكان

الاول الذي هو لازم الملزوم  
قد يقال ان الكلام في التصور بالكنة  
وفي حصول عند التصور الاساسي  
كلام فافهم منه

يعني انه لو لم يعتبر القيد مع المقيد يكون قابلاً  
ان تصور شيئاً ممكن فلا فائدة في بيان امكانه  
اذ لا فائدة فيه وانما اذا اعتبر القيد مع المقيد يكون قابلاً  
ان تصور المقيد ممكن فهذا ليس بتلك المثابة  
فلا فائدة منه

العام  
وهو التأمل بان  
في تصور الامكان  
وهو التأمل بان  
في تصور الامكان

العام يعني مع اعتباره بالنسبة الى القيد فيكون قولنا تصور الشيء  
كائن بدون العوض قضية ممكنة عامة موجبة فعناها سلب الضرور  
عن النسبة السلبية بين الموضوع ومحموله فالاجاب اما بالضرورة  
وهي الوجوب او لا وهو الامكان الخاص واما الذاتي فهو ان اعتبر  
قضية من مفهومه كانت ممكنة عامة سالبة اعني سلب الضرورة  
عن النسبة الايجابية المحوطة بين التصور والكون بدون الذاتي  
فالنسبة السلبية اما بالضرورة وهي الامتناع او لا وهو الامكان  
الخاص فخذ ما اتيناك من نقد ما خلنا فان فهم مقالته متوقف على ما  
قلنا **قوله** اورد الفاء ابداناً الخ كذا قال الشرفي الجاني في حاشية  
الكشاف في مثله ولم يلتفت الى الفاء الاولى ولعل الفاء الاولى لا دخل  
لها في الدلالة على منشائية ما سبق وسببية بل هي انما تذكر ليجرد  
تاخر مرتبة الكلام الاخير عن الاول يدل على ما قلنا ايرادها في موضع  
عدم منشائية السابق كما لا يخفى على من تتبع موارد الاستعمال  
فلا يرد ما قيل في تأكيده لا يدل عليه الفاء الاولى **قوله** تعريف الحقيقة  
فيه بحث اذ لا دخل للتوفيق في المنشائية اذ لا اتحاد بينهما وبين الوقف  
على احده بل الظن ان الداخل في المنشا هو استعمال الحقيقة في الماهية  
باعتبار التحقق فتأمل **قوله** وكون الشيء بمعنى الموجود الخ قيل يفيد  
حمل الوجود دون الشيئية فالامر الخارج باعتبار تفرقه في الخارج يقال  
انه موجود وباعتبار امتياز فيه عما عداه وصحة انفراجه في الاحكام  
يقال انه شئ فلا تراكم لكن لا يخفى ان ظاهر كلام الشارح ههنا  
هو الترادف على ان القول بعدم افادة حمل الشيئية ثم تفسيرها  
بالامتناع في الخارج ظاهر البطلان اذ قولنا زيد ممتاز في الخارج  
كلام مفيد لا محالة **قوله** حقايق المعدوم ما ثابتة الخ المراد بافادته



تغاير الموضوع في المحول وان لم يكن صادقا الا ان يعتبر هذا كقولنا حقيقة  
 معدوما افراد الانسان ثابتة في نفس موجوداتها فافهمهم **قوله** فلما احتجنا  
 الى الحق ان المراد بالبيان صدق الكلام بالبرهان الدال على ثبوت  
 المحول للموضوع وقلة الاحتياج في قولنا حقايق الاشياء ثابتة  
 مبنية على ان ثبوت حقيقة بعض الاشياء كالواجب مثلا لا يظهر  
 الا بالبرهان والاكثرا غلا ففان قلت الكلية المحتاجة في انصاف واحد  
 من افراد موضوعه بالمحول الى البرهان لا يكون بديهية بحال فضلا عن  
 ان يكون في الاكثر قلت لالكلمة هنا لا يتناها على ان يقصد بمصيقة الحقايق  
 الاستغراق واما اذا قصد الجنس على ما سياتي فالحال الذي في قوه الجزئية  
 فلا منع من البدهية ونقيضها وهم بنا بديهية وهي ان من أين علمت  
 كثرة البدهية وقلة الاكتسابية قلنا ذلك مبني على ان من يستعمل  
 هذا القول يستعمل فيما يشاهد كما هو الظاهر وما يقع في غيره فقامل  
 صدق تامل **قوله** ناظر الى قوله وما تكن بطريق عدم الاحتياج فانه  
 بعد الاطلاق على تغاير طرفيه لا ينتفي الى البرهان **قوله** فبديهية تأكيد  
 موجه **قوله** يرد الى لا يرد اصلا لعدم افتقاره الى البرهان بخلاف قولنا  
 حقايق الاشياء ثابتة على انه لو سلم يجوز نفى المثلية مبنية على ان  
 في الشواجاة الى الصرف عن الظاهر ايضا فافهمهم **قوله** فلو حمل الى لا يفيد  
 الحمل ان اخذ التحقق معتبرا في الحقيقة والاكذبت القضية بناء على  
 على اختلاط المعدومات في تامل **قوله** فالحال للاستغراق الانواع  
 قيل هذا قول بديع بل المراد مطلق العلم والجواب ان هذا عبارة مطابقة  
 لما هو المقصود الذي هو الاستغراق العرفي وبيان لطريقة ههنا  
 لانه اذا قيل مثلا علم على وجه الاستغراق متعلق بجنس الانسان  
 بفهم منه عرفانه حصل في تصور والتصديق به وباحواله فثبت انه  
 حمل العلم

انا قبل السر اخذ الموضوع بحسب الاعتقاد مرفا  
 عن الظاهر قلت انه وان كان تابولا لكن شايع متبادر  
 بحيث كان عدم اعتباره خلافا للظاهر منهم  
 يعني لا حمل خارج قول المصنف والعلم بهما على  
 ما قرره علم على الاستغراق مستعمل

حمل العلم على الاستغراق العرفي فان قلت انه حقيقة قلت لا لان الاعتبار  
 التصديق بكل الاحوال وشمل هذا الكلام لا يحمل عليه لتعذر الدليل  
 على حمل الشارح عليه عدم ايراد او الفاصلة مع ان الرد على السوفاتية  
 باسرها لا يحمل بالاطلاق لاحتمال ان يكون ذلك المطلق في ضمن النصور  
 فلا ردة الا على من ينكر الحقايق نفسها ولا دليل على تخصيص البعض بالارادة  
 ولا منع من ارادة تعلق الجميع به هو الواقع في نفس الامر ولا يتم الاستدلال  
 المذكور في صدر الكتاب بدون تلك الانواع وبالمجمل من قال لا مستند له  
 فقد تجرد دون الارتفاع الى مدان ففهمهم مقال قد ير **قوله** ثم ان الاستدلال  
 قيل الغرض ههنا مجرد التنبيه على وجود جنس الحقايق وتعلق جنس العلم  
 رد السوفاتية للاستدلال لكن قد عرفت حال الرزاقا وغرضية  
 لا ينافي التنبيه على توقف الاستدلال عليه وقول الشارح في اسبق  
 ليتوسل بذلك الى صريح دفع عنك الا باطيل والا كاذب **قوله** باعتبار  
 المضاد اليه يجوز ان يرد بثبوت الحقايق الحقايق الثابتة فالثانيتها  
 في موقعه **قوله** يرد عليه حاصلا لان ما ذكرته من دفع الايجاب الكلي الجواز  
 ان يرد العلم الاجمالي وهو متحقق في الجميع في يجوز حمل الحقايق على الاستغراق  
 وفيه ما لا يخفى **قوله** بنا فيه الى لان العلم الكندي تصور فقط **قوله**  
 لا يلزم قلنا يلزم بناء على البدهية لانا نجرم بالضرورة بثبوت بعض  
 الاشياء بالعيان **قوله** على حذف المضاد ويحتاج الى التاويل في قوله  
 هناك وتحقق فما ذكرنا سلم **قوله** وهم الغفارية الى حال انكارهم الحقايق  
 هو انهم يقولون لا علم اصلا تصوريا كان او تصديقا **قوله** معارضة  
 على صيغة اسم الفاعل **قوله** وبه يظهر الى لا يتصور من ينكر الموجودات  
 ان يعرف بثبوت المعدومات فالتخصيص معنى معتبر ووفق **قوله**  
 يرد عليه الخليل ليس المراد انه قياس جدلي مركب من مقدمات مستلزمة

والعجب ان يستبعد اعتبار الهم  
 ويكتفى بمجرد الرزاقا كما فهمهم

وهو المراد العلم التام كما ينبغي ان يكون  
 وشيئة الاسرار من الانسان والذات  
 قد فهمنا في اننا نعلم بالضرورة ثبوت  
 قولنا في الاشياء بالعيان وببعضها بالبيان  
 بعض فافهمهم  
 من الكلام السابق الذي مدناه  
 ان الضرورة حاكمة بثبوت حقايق  
 المساهلات منهم



عند الخصم حق بر ما اورد به بل هو برهان يبطل مذهب وهذا معنى  
 كونه الزاميا فلا يتصور البحث معهم لعدم اعترافهم بالعلم لكن من بيان قول الخصم  
 لا يخفى عليك انه لا يجوز في اقامة برهان يبطل مذهب لثانيتين الاخرى  
 فلا وجه لتخصيص على ان قوله لا يتصور البحث معهم بل لا مكان  
 الاقتصار على الشق الاخير كما قرره فيكون بمشاجد ليا ويقال ايضا  
 فوجه تخصيص الثاني بالزامية لانه تحقيق كالاو على احده فلينأمل  
**قوله** واما على العندية فيه تأمل ووجهه ان مال قولهم بعدم التقرب  
 هو عدم تحقق نسبة ما في نفس الامر فيمكن التردد في تحقق النسبتين  
 بالنسبة اليهم كما ورد في نفس الشيء والشك بالنظر الى العنادية ويجازي  
 بان نسبة الغد في ارتطاف النقيضين ليست بمنفردة عندهم  
**قوله** قال في شرح المقاصد لم يذكره تاييدا لما سبق كما ظن بل لا فائدة  
 بطلان نصهم العلم الحقايق لا يقال لهما ان يجيبا بان مرادنا الالتزام  
 عليكم عما هو حق عندكم لان قوله فيما ادعوا ينافيه فتأمل **قوله** هذا  
 دليل اللاادرية قد يناقش بان ما سياتي من قول الشارح والحق  
 انه لا طريق الى المناظرة معهم الى يشعر بانهم جميعا تأمل **قوله** قلت  
 يدها العقل جازمة الى قيل هذا سر هو ظاهر بل هو استدلال الى  
 ومصادقه حصول الجزم بالمحسوس لكنه قد يحكم بانتفاء من لم يبلغ  
 درجة الاستدلال وان لم يرتضه معاند كبرية اللقاء فقل لم يصعد  
 التجربة الى السماء **قوله** والكلام على التحقق فلا يرد ان دعوى البدهة  
 لا يسمع في محل النزاع **قوله** لعمومها وانما كان العموم مصحى للذكر  
 في التوقيف اذ يندفع به توقيف الشيء بالمثل لكن قد يقال لا دخل لعموم  
 مثل الظن في دفع المحذور لان الموقف به ايضا على تقدير اطلاق التجلي  
 اللهم الا ان يحمل على الانكشاف التام فان قيل يلزم التوقيف بالمثل  
 على تقدير

هذا من كلام المحقق البهشتي والقرينة  
 على ان الكلام المحقق الخيال الله لا في قوله  
 والكلام على التحقق لا الالتزام لان  
 التحقيق دليل على عدم الخصم والالتزام  
 دليل على عدمه

على تقدير الاطلاق ولا يدفعه عموم الجبرل فلنا لا يتناول التجلي  
 الجبرل اصلا والحاصل ان العلم عندهم اما مقابل الظن او ما يتناول  
 ايضا لكن الجبرل خارج عن كليهما هذا هو التحقيق في هذا المقام  
**قوله** يخالف العرف اي العام **قوله** اي نقيض التميز لا محله على ما اختاره  
 صاحب المواقف وكثير من المحققين من ان النقيض للتمييز الذي هو  
 الصورة في التصور والنفي والاثبات في التصديقات والاحتمال  
 المتعلقة الذي هو التصور في الاول والظرفان في الثانية بناء على  
 ان للتيار من احتمال شيء شيء هو امكان كونه مورد **قوله**  
 ومتعلقة الظرفان قد يقال يجوز ان يكون المتعلق الوقوع واللاوقوع  
 وان يكون التميز على الكشف فالاحتمال للتمييز والنقيض للظرفين  
 على نقل عن الشارح لكن لا يذهب عليك ان الكشف لا يمكن ان يكون  
 مورد للوقوع واللاوقوع على ما عرفت من ظاهر معنى الاحتمال  
 بل الامر بالعكس على انه لا سبيل الى اثبات حالة سماعة بالتميز سوى  
 الصورة والنفي والاثبات في التصور والتصديق **قوله** بان لم يوجب  
 آية الخ يريد عليه انه لا يكون التصور والتصديق في قسمين من الصور  
 الحاصلة بل من من موجهها **قوله** فيخرج الاحساس على تقدير التقييد  
**قوله** ومتضمن التوقيف والتقييد **قوله** وغاية ما يتكلف الى يجوز ان يقال  
 مثل زيد اذا ادرك بالحس فعين فالأفعى سواء كان على وجه كلي او جزئي  
 فلا اشكال في الادراك بعد الغيبة لان الخيال مغفول عندهم لعدم  
 قولهم بالجواس الباطنة **قوله** اي لتمييزها الى الحاجة الى هذا الارشاد  
 لجوز ان يطلق التصور ههنا بطريق الاستدلال على نفس التميز كما  
 هو المشهور وذلك لا ينافي اطلاقه على وجهه ايضا **قوله** نقيض الصدق  
 فورد على ما ان يكون في التصديق والنفي والاثبات متناقضان

في اشار الى ان الجبرل قول الخصم بالمثل  
 حيث قال والخيال ليس في عندنا بالمثل  
 بانه مغفول عندهم مستحيل



اخر ان فان قلت لا يلزم من اعتبار عدم الاحتمال تنقيض الصورة  
ان يكون لها تنقيض قلت يكون التعريف 2 خاليا عن التحصيل فتأمل  
**قوله** لا ثبت بالقياسات الثالث بمعنى الجية **قوله** ان التصور اي تعريفه هو ان لا  
**قوله** لا يحتمل تنقيضه قد يقال لان هذا على ذلك التقدير فاني لا اجد على القولين  
يجوز ان يستلزم محالا آخر تأمل **قوله** اغا هو في التصور بالكلية  
او حين هو كذلك والافهم قد يتصور بالوجه **قوله** يحتمل ان يتصور  
بالآخر الى اعلم ان تصور الانسان بالاضاحك بالفعل تصور  
بالوجه الاعم **قوله** على شئ في الواقع الفرف قيد الشئ الاخير  
**قوله** في القدير قيد الوجود **قوله** بالتما نعين اي عن الموضوع و  
التما في اعم منه اذ تنقيض كل شئ بهذا المعنى دفعه مطلقا اما  
في نفسه او عن شئ وفيه مناقشة وهو من الاعجاب الذي هو  
تنقيض السلب بل انما لا يصح عليه انه دفعه وان استلزم  
**قوله** محمول على المجاز بناء على اعتبار الاشهر **قوله** فرق بين العلم  
بالوجه الى هذا التعريف التحريقي لا ينافي السابق اخذنا ان العلم  
بالوجه هو ملاحظة الصورة الحاصلة فقط والعلم بالشئ من ذلك  
الوجه هو ملاحظة في الصورة بواسطة وقد يجعله الى الملاحظة  
ما هو ليست بصورة له كما في الشئ فالمتصور في كل منها الاشك  
في مطابقة ما هو صورة له في نفس الامر وان لم يكن مطابقة في  
بعض المواد لاجل ان له لكن في مادة جعله الى يستتبع حكما و  
هو ان تلك الصورة لذلك المتصور فالخطا قد يقع في هذا الحكم  
فعليتك بالتأمل في هذا التحقيق فان من رباحين روضة التوفيق  
**قوله** فيما لا يعينهم اي لا يثبتهم **قوله** لظهور اشكاله الشايع  
بقوله لا شك فيها **قوله** في الاسلام لا يتكلم بها على امور لا يسلم  
عند اهل

وجوه القائل  
صدق التعريف  
على الظن بطلان

عند اهل الاسلام **قوله** لا يتقاعطان على هيئة الصلبة بناء  
على تقدير تبادله من التلاقي ثم التفرق كما لا يخفى **قوله** فكيف يدرك  
بالحواس البصري لان الكلام فيه وان كان مطلقا لا يدرك بالحواس  
**قوله** لانا نقول حاصلا هو ان الحركة ليست من النسبيات بل الله  
النسبة من لوازمها **قوله** وما يقال من ان النسبة الزام نسبة الحركة  
وثاويل كونها محسوسة **قوله** والتمس لا يدركه الى جواب عما  
يقال من انه على التاويل المذكور يلزم ان يكون الحركة ملموسة  
ايضا لكن فيه ان الاعمال قد يدرك جسم واحد في مكانين بان  
لمسه في مكان ثم في آخر بان ينتقل ذلك الجسم اليه وهذا ظاهرا  
اذا اخذ بيده شخص يعيش معه **قوله** لا يدرك بها قيل الخشونة  
مثلا قد يدرك بالباصرة لكن الحق هو انه ناش من التعود الا يرى  
ان جسماما لا خشونة له اذا كان في صورة ماله الخشونة ففيه  
يخطئ الباصرة دون الالامسة وانكاره خشونة محضة **قوله**  
اي مركب تام الى يعني ليس المراد به مالمس بكلمة **قوله** وهو الاوفق  
للمعنى لان التلبس حقيقة **قوله** للفظ اي لا للمعنى اذ تلبس الموضوع  
بشئ المحمول على بل التلبس الحقيقي بالثبوت انما هو المحمول والموضوع  
لا يتلبس حقيقة الا بالكون بحيث يثبت له المحمول فافهم **قوله** بقرينة  
خارجية الى كالحبر قدوم زيد عند تسارع قوم الى داره **قوله**  
ومصدق وهو في الاصل الى الصدق **قوله** معلوم اعم طوار حصوله  
بما عدا الخبر المتواتر من الاسباب **قوله** انتفاء سائر العلل يريد ان  
غيره منتفها هنا لكن يقال دعوى انتفاء العقل غير مقول والجواب  
انتفاء سببية التامة التي هي المعبرة في كونه سببا مقطوع به اذ لولا  
ذلك لوقع العلم بمضمون الخبر مجرد الاستماع من واحد فافهم **قوله**

غير مقول بيا



بعض الاخبار هذا الاعتبار يمكن الاضافة الى المفعول **قوله** اليهود  
 فيكون التعديل خبر اليهود **قوله** وعرق اليهود في بعض التفسير  
 ان تحت نصر قتل كثير وابني كثير اللهم الا ان يقال قتل علمهم  
 فافهم **قوله** لكنه كاف في الجواب لانه منع مجرد والتخلف في بعض الصور  
 يكفي مستندا فان قيل اليسائل ما نعاوم منع المنع خلاف الادب  
 قلنا نعم بل هو معارض فتأمل **قوله** والتحقيق حاصله ان سبب  
 الاعتقاد وهو الخبر متعدد ومتقوى وسبب وهم الكذب لا تعدد  
 فيه فلا تقوى فان قيل قد يتعد السامعون في تعدد العقل قلنا  
 لا ضمير فيه لان عقل كل واحد انما يكون سببا لوهم فقط فلا تعدد  
 واما الخبر المتعدد فسبب الاعتقاد كل واحد فتأمل **قوله** انسان  
 بعثه الى تخصيص التعريف برسل البشر **قوله** ولو بالنسبة الى اليد حمل  
 من لم يبعث الى قومه **قوله** من رسول ولا نبي يعني ان ظاهر العطف  
 يقتضي التغاير ولا قائل بعوم الرسول ولا وجه للعدول **قوله** ولعل  
 الشارح الى اختياره التساوي مما لا شبهة فيه ويؤيده تعريفه  
 المعجزة فلا وجه لا يرد لعل اللهم الا ان يصر الى علة اختياره التساوي  
 او يقال يحتمل ان يكون تعريفات المص **قوله** ليخصره قد يقال لو ذكر  
 النبي بذل الرسول لثبت الاختصار ايضا والجواب هو انه لا يرد  
 الاعلى المص **قوله** الى هذه الامه الى يرد على ان لا يكون الانبياء السالفة  
 صادقة بالنسبة اليهم اللهم الا ان يقيده بالخبر يكون مستفاد منه  
 معلوماتهم الدينية فافهم **قوله** سمي النبي قد يقال المعتبر في التعريف ادعاء  
 الرسالة فلا دخل ويدفعه اعتبار التساوي فافهم **قوله** وايضا  
 اظهار الشيء الى فيه انه قد يقال اظهرت المرض وليس لي مرض ويدفع  
 بان معنى هذا اظهرت ما يشبه المرض او فعلت ما يشبه الاظهار فتأمل  
 فيكون

فيكون من ترتيب الامور الى قيل انه فريه لان الاسباب لا يمكن فيه بل  
 من شرطه قابلية العامل ويمكن ان يقال خياطة الخياط البائع الى ذروة  
 صناعة مثلا لا يتصور من كل من يعلمها ويباشر اسبابها بل من البعض  
 الزايد القابلية ولو كان ذلك البعض من الكثرة فيلزم ان لا يكون  
 من الامور المترتبة على الاسباب والاجماع على خلافه فتأمل **قوله**  
 هو الا مكان الخاص الى قدمه على اخذه عاملا لان فيه بيان حال الطرفين  
 معاد وان الثاني لعدم التعرض فيه لجانب الوجوه كس على الاخذين ان  
 الامكان معتبر بالنسبة الى نفس المفيد وهو التوصل الى قيده فتأمل  
**قوله** التعريف يتم قد يقال استعمال القول فيها اما بالاشتراك او بالحقيقة  
 والمجاز فقيم التعريف بوجوب الجمع بين معني المشترك او بين الحقيقة  
 والمجاز ولا خلاف في بطلانها فان اعتبر عموم المجاز فهو مجاز ويجب  
 التعرض عنه في التعريفات اللهم الا ان يقال ان المراد بعوم التعريف لهما  
 انه يمكن الاجزاء فيهما فافهم **قوله** هذا المصير مبني الى ان المصير حقيقيا  
 والحق انه اضافي فالمراد ان القول المؤلف من قضاي ليس بدليل فلا منع  
 من كون المقدمات دليلا ولقد بما كان يتخلل هذا في صدره حتى ظن  
 بتصريح عليه في كلام البعض فان قيل ما وجه عدم صدق التعريف  
 على المؤلف من قضاي قلنا عدم جريان الترتيب فيه ثانيا بناء على  
 ان المراد بالنظر الصحيح الترتيب للزوم بالشرائط كذا في مثل المواقف  
**قوله** هو الذي يلزم من العلم به الى الثاني تصحيحه ان تعلق من الابتدائية  
 بيلزم قرينة قوية لتضمنه معنى الحصول وان اللزوم المراد ههنا هو اللغوي  
 اعم من ان يحيط بجميع ازمان وجود الملزوم او لا يكون كذلك بل يتحقق  
 عند وجود اللزوم وان كان الملزوم موجودا قبله بل يلزم بمعنى الترتيب  
 الدليل هو الذي يلزم لعلمه العلم بشي آخر حاصل منه فالعقير معاصر

وجه ان تأمل ان انما يكون السبب  
 يجوز ان يلتزم كون مادة الخياط حار

اللزوم في اللغة ان لا يتك بعد القارة  
 اللزوم في اللغة او صلا كما يقال الزم زيد  
 وقيل هو ضرورة فصيحة من غير



حصول الزوم لحصول اللازم فيتناول الاشكال اربعة اقسام  
علم النتيجة بعد حصوله من ايتها كانت لا ينفك عنها فتأمل  
واعلم ذلك المقال فانه قد تغير فيه فاضل الرجال **قوله** فرق الخ يريد  
ان الاول اسم من الثاني لاعتبار المشائية فيه **قوله** فيخرج الخ تزييه  
على الفرق وان صح في نفسه لعدم المشائية فيهما لكن الاظهر بناء  
خروجها على كون الزوم بين العلمين ولا لزوم بين عليهما على انه  
فان قيل يريد الحكم بشجاعة زيد بعد الحكم بكونه مقاوما للاسد  
لان الزوم بين العلمين قلنا بعد تسليم الزوم البين يخرج هذا  
باعتبار المشائية في الدليل ولا مشائية هنا اذ كما ينتقل من الحكم  
الاول الى الثاني ينتقل منه اليه ايضا فاعتبار المشائية من جانب  
يؤدي الى التراجع من غير مزج ومن الجانبين بول الى تقدم الشيء على  
نفسه فان قلت كل منهما يجوز ان يعقد دليلا بالنظر الى من انتقل  
لانه مشاء الانتقال قلت المشائية المعبرة هي ما يكون كذلك مع  
قطع النظر عن الغير فافهم **وفتك الله** **قوله** ولا غيبين لان الإلزام  
فيه مصادرة لانا نقول المدعى نفى خفاء الزوم والدليل انتفاء اصل  
الزوم ولا مصادرة الا عند من غفل ان قيل هم علم انتفاء اصله  
قلنا من انتفاء اللازم فافهم **قوله** بحسب علم النتيجة من المقدمات  
بلاشهور بها قبل الترتيب حدسي ومع الترتيب استدلال **قوله**  
في الثاني او فقاى اظهر موافقة لكن لا موافقة على زعمه لعموم الثاني  
الصادق على كل الاشكال دون الثالث كما سبق فانظر الى ما حققنا  
هناك ليظهر لك الموافقة **قوله** لكن يمكن تطبيقه الخ يقال كلمة الله  
الاستدراك ليس في موقعه اذ لا يتوهم ما دخلت هو عليه من سابق  
الكلام والجواب هو ان الاول كلية بمعنى ظاهر الموافقة اذ لا زيادة  
على هذا

اي لاسم اولادك اللزوم  
الدهو المختبر على اعم منهم

على هذا ومآله الموافقة بالفعل ومقتضى الحكم المستفاد من تقديم الجار  
انتفاء الموافقة بالفعل بالنسبة الى التبريق الاول فجا، توهم انتفاء امكانها  
فدفعته كلمة الاستدراك كما في قولك ما جاءني زيد لكن عرجا، **قوله**  
على ما افهه الشارح والحق انه فرية بلا مرية **قوله** والصواب تعميم الاول  
هذا التعميم لا تنفيد الموافقة التي هي التساوي لان الثالث بعم القول  
القول المؤلف من قضاي لا الاول كما لا يخفى والحق ان الشارح قد عد  
التصادق في الجملة موافقة والتساوي اوفقية **قوله** تصديقان قلت  
من اى شىء يعلم قصد الله التصديق قلت من عدم دليل قطعي على الكذب  
**قوله** عن الذنوب هذا اشارة الى انه عند الكذب من الكبار لان الانبياء  
اذا يعصمون عن الكبار العمدية عند الجمهور بخلاف الخشوية اما سهر  
فجزءه الاكثرون والتمتاد خلافة والصغار العمدية يجوز عند الجمهور  
والسهرية بالاتفاق فافهم **قوله** لان تصور المخبر اشارة الى وجه غلط  
السائل ومحصوله اننا لو قلنا هذا الخبر صادق وتصورنا مخبره بالرسالة  
بلا ان يتباين التصور والقول لا يلزم صدقه بدهة فلتن قلت  
يريد السائل ان لو قلنا هذا الصادر من الخبر اليه رسول صادق للزم بدهة  
الصدق قلت هذا الحق الا انه على ذلك التقدير يرجع الغلط الى اللفظ  
على ان الكلام في صدق الخبر للمخبر من حيث ذاته كما ذكره بعيد هذا  
ان قيل لم لم يلتفت الى بيان غلط المحجب قلنا الفضة بنا على عدم جريان  
الاستدلال في الاستدلال التصورات والتوجيه بان يريد ان في  
تصورها حكم بالاتصاف وهو موقوف على الاستدلال امر بعيد  
مع انه لا خلاص به عن غلط في اللفظ فيه ايضا بعد هذا الغلط في اللفظ  
احتمال احد الغلطتين السابقتين المعنوية واللفظية وبعد هما ان احتياج  
الاتصاف بالعنوان لا يجعل الحكم نظريا قاطعا فان من الشوق **قوله**

الشوق وله  
منه للمسيح  
س 7



عنوان المتغير بدهته مبنية على بدهته قولنا كل متغير حادث والا  
 فلا وقوله فتأمل اشارة اليه **قوله** اي عدم احتمال النقيض معني  
 اليقين لغة هو ذوال الشك اللغوي الشامل للظن وهو المراد ههنا  
 بقرينة ذكر الثبات واحتمال النقيض لغة مراد للشك اللغوي اذ  
 الاحتمال المألي انما يعتبر في معناه بحسب الاصطلاح فعدمه زواله  
 فتفسيره منين فان قيل الاول تفسيره بزوال الشك قلنا في عدم  
 تفسيره به فانه ان دفع توهم خروج الظن وبيان ترادف الشك واحتمال  
 النقيض فافهم **قوله** فيلغو قلنا لا لغو على ما حققنا **قوله** وفيه ما فيه  
 وهو على زعمه ان هذا المعنى بعيد لا يلتفت اليه مع ان معناه اللغوي  
 اظهر **قوله** بالجزم المطابق قلنا هذا بعد بنا على انه ليس بلغوي  
 ولا اصطلاحى غاية انه لازم للمعنى اللغوي فلا اولوية فان قلت  
 لم لم يعتبر معناه الاصطلاحى ليجزف قيد الثبات قلت هذا الاعلى  
 الشارح ربه على انه مدفوع بانه اراد التشبيه في الوجهين ولا يخفى  
 ما في التصريح به من المبالغة **قوله** هو معنى العلم عندهم لا يخفى ان  
 العلم عندهم قد يستعمل في معنى اعم منه على ما سبق من احد  
 التعريفين فلا غناء فان قلت قد طبق الشارح التعريفين هناك  
 قلت نعم ولكن يكتفى لفرضنا جواز التباين فافهم **قوله** وايضا ساير  
 العلوم فيه ان العلوم الظنية ليست كذلك ووجه تخصيصه  
 بالذكرين سائر النبيات الاستدلالية هو الاغناء بشانه  
 على انه لا مضاهاة سهر وسهها جواز نسيان الموجب ولا كذلك  
 هذا ولو سلم فليس في تلك المثابة كما لا يخفى **قوله** والا فربما يبعد  
 ان يكون هذا اشارة الى ما قلنا **قوله** في قوة اليقين وكمال الثبات  
 هذا معتبر فيما قلنا ايضا **قوله** المنيد حق اليقين افادته له يختص

قوله اذا الاحتمال المألي بتبديل مرادف الشك  
 واحتمال النقيض اللغويين وهما امران جالدين  
 ولا يطلق على الجزم التقليد الذي يحتمل  
 النقيض مالم لا الاحتمال النقيض لغة منهم  
 يقولون في تعريف العلم باصنافه بوجه تميز  
 لا يجعل النقيض ان الاحتمال المألي يتم الخالي  
 والمألي مستعمل

بمن يوجب

بمن يوجب اليه واما غيره من ارباب الاستدلال المتبعين لصاحب  
 الوجي فقصيهم انما هو علم اليقين لكن اقوى عما يحصل بمجرد الاستدلال  
**قوله** لا متواتر سلب التواتر واعتبار الوضو للثبوت لا حاجة اليه لان خبر  
 اهل الاجماع في حكم التواتر فلا بعد في عدمه مقواتر ان ليس بمقواتر عند  
 اهل الاصول وهو بمنزلة عما نحن فيه **قوله** وليس بذلك لان الخبر المتواتر  
 لا ينفك عن قرآينه والا فلا يكون مقواترنا ولو سلم فلا نسلم عدم انتكاه  
 المد لا بل ايضا اذا استلزام كل خبر علم انه من الرسول لدليل صدقه  
 بالنظر الى كل من في طور الاستدلال ليس **قوله** هو قوة للنفس  
 يناقض ما سبق في وجه الحصر من اطلاقه المدرك على العقل ويمكن ان يقال  
 انه تجوز قد بر **قوله** لا يستلزم له قد يقال افاد الشارح فيما سبق  
 ان الحواس ليس بخارج من ذات المدرك مع انها آلات الادراك  
 فلزم اطلاق الالة على الوصف المتصل ولنا ان نجيب بان المراد  
 من الذات التي لا خروج للحواس عنها هي الشخص فلا بعد في كون وصف  
 الشخص الالة لنفسه الناطقة فتأمل **قوله** فلذا قال قيل لكنه لا يجوز  
 ح في اطلاقه المدرك على العقل فيما سبق **قوله** اشارة الى العموم  
 بنا على انه لو لم يعلم لقيد حذرك من التكرار الغير المنفرد بالرد  
 والخصوص المعاد **قوله** السمنية فرقة من عبدة الاوثان تقول  
 بالتناسخ **قوله** اذ لا كثرة اختلاف قد يقال يكتفيهم كثرة الاختلاف  
 في البعض لحصول التهمة بهذا القدر على ان غسك خلا فافهم لا يجب  
 ان يكون صحيحا في نفسه فتدبر **قوله** المتسفة الاتفاق الانظام  
 ووجهه ان يحكم العقلاء بانطباق ادلتها على مدعياتها **قوله**  
 لان هذا اشارة الى محصول ما سبق وهو ان الاله لا ينعم لكثرة  
 الاختلاف **قوله** وفي هذه المسئلة هي التي اشير اليها بهذا وهي

بمن يوجب اليه

بمن يوجب اليه في انشاء المقابلة  
 في وجهات في كلام البعض

بلغ



مسئلة النفى فعلى هذا مدار الخلاف بينهم وبين اهل الحق على البتة وحقه  
 لاعليه وينفيه القطع فافهمهم **قوله** ايضا اى كادعائهم في غير هذا **قوله**  
 يريد عليه الخ بناء على ان ظاهر كلام الشارح عدم تمسكهم من الالتزامات  
 لكن الجواب عنه هو انه يريد ان يرد بين صحة دليلهم وفساد ما ياما  
 يعترفون لا يخل بنا اما الاعتراف بالفساد فلانه لا معارضة لهم  
 لعدم الاحتياج الى الابطال في حصول ما ندعى واما الاعتراف بالصحة  
 فلان فيه مظهر بنا وبالمجمل انه ليس كسائر الحجج الالزامية التي اذا ورد  
 فيها بطلان اعتراض جانب الصحة وبه تم الجواب ولا يذهب عليك ان لهم  
 ان يقولوا اننا نعرف بالفساد وعدم الافادة عندنا ولا يلزم منه ان  
 لا ينفذ على دعائهم فلا تناقض وثبت الالزام فاحسن التدبر فيه فانه  
 ليس ما اورد **قوله** يقولون نقول عليه اى كذب **قوله** والتكرير كرها  
 معا فبهذا الدليل ثبت احد المتكلمين وهو العلم بالافادة الذي قال به  
 من قال بها ايضا فافهمهم **قوله** وهما توجيه اخر لعله ان يقال معناه  
 لو كانت الافادة ثابتة للنظر لتعلق بها احد العلمين لكن اللازم  
 بطلان المزوم كذلك اما بطلان اللازم فلنا دية الى عدم وقوع  
 الخلاف او الى الدور فلهذا التوجيه ينفي نفسها لكن الملازمة في معنى  
 المنع **قوله** لان القضية الكلية والتوضيح ههنا هو ان السميعة  
 القائلة بالسلب الكلى في باب افادة النظر اوردوا هذه الشهادة  
 قد حاق قولنا بالاجاب الكلى فيه فعلى تقدير ان نلتزم الشق الثاني من  
 ترويضهم لزم علينا اثبات الشخصية المندرجة في الاجاب الكلى  
 بنفسه على ما قرره فلا يرد ان في ابطال السلب الكلى يكتفى بالاجاب  
 الجزئي فما الفائدة في اعتبار القضية الكلية فافهمهم **قوله** ولا يخل فيه  
 ان التصديق بالنسبة الكلية لا يستفاد منها الا انها من قبيل التصديق  
 وكل من

وكل من الصنفين لا يكتب من الآخر ولو سلم فلا نسلم ان فيه ترتيب  
 الامور فافهمهم **قوله** اى يوفق الشئ فسر به لان اسم ان هو الاثبات  
 الذي ماله اثبات الشئ بنفسه وهو ليس بدور بل حاصله وثمرته  
**قوله** والنظر في هذا حاصله ان نظرية الاجاب الكلى الذي يقول به  
 في باب افادة النظر لا يلزم نظرية كل شخصية مندرجة فيما نحن فيه  
 فافهمهم **قوله** اذ لم يوجد الخ هذا فيما اذا كان للعنوان دخل في نظرية  
 المحول وقيدى من اداة السور فقط والظاهر هنا الاول **قوله** خرافة  
 بضم الاول بمعنى الموضوع كذا في الصحاح **قوله** باقول التوجه يعني لا يكتفى  
 كما في الاستدلال ليات فيه دخل فيه ما عداها وقوله من احتياج بيان  
**قوله** لا يحتاج الى مطلق السبب يعني ما عدا العقل او مطلق السبب  
 المباشر وان لم يساعد على العبارة **قوله** لا يلزم الخ والحق انه وهم  
 لما سبق من ان المشايخ لم يستقصوا في تتبع الاسباب ولم يعتبروا  
 سببية غير الثلاثة فالتقسيم هنا غاها ولا حصل من سبب العقل من  
 التصديقات ومباشرة فيها هي النظر في المقدمات كما اشار اليه الشارح  
 وما حصل منه بل بالنظر حصل بلا مباشرة وتوقف على الالتفات او  
 الطرفين او التجربة او الحدس لا يقدح في الحصول بلا مباشرة بالقياس  
 الى التصديق الحاصل من العقل اذ مباشرة فيه هي الترتيب الواقع  
 في المقدمات فعليك فهم المثال والله اعلم حقيقة الحال **قوله** ان الضرر  
 في مقابلة قلنا نعم وقوله يرد الخ لا يرد اذ لا مباشرة في المثال والتجزي  
 الحدسي اما بالنظر الى العقل فلم يندم ترتيب المقدمات واما بالنظر الى  
 الآخرين فلانه لا مدخل لهما فيها لان المفروض ملابسة حصول العقل  
 فافهمهم **قوله** ممل الخ ممل كذا به **قوله** فالاولى لصحة فيه فضلا عن  
 الاولى لكون الحكمين في التسمين لغوا وما يقال من ان مغايرة

فان قولنا الانسان ضاحك العقل  
 ضاحك العقل هو الذي لا يشترط  
 فيه وعلم ان قولنا الانسان ضاحك  
 باللفظ كانه نظر بالاحكام منسجة

فلعدم بيا



اللفظين كافية فبني على العجز عن فهم تغاير المفهومين ولعمري ان يكون  
الحمل العددي المثال لم يتكشف وجهها الا على هذا المثال فان شئت  
فانظر بعين الرجال وان شئت فاسلك طريق الظلال **قوله** على ان استقلال  
القدرة قبل هذا التوجيه ليس بشئ لان التعريف عند من اخرج الحسب  
محمول على معنى الاضطراري فيختص بعلم الانسان بنفسه وعوارضه  
وعند من ادخلها محمول على ان لا يكون العلم الحاصل مقدورا لنا فالحسب  
على تقدير تقديرها على غير الاحكام يكون غير مقدور التخصيص  
في التركيب فيدخل لكن لا يخفى عليك ان تحقق المقدورات على شئ  
اخر سوى قدرتنا لا ينافي مقدوريتها بالاكتمال في افعال العباد سيما على  
مذهب الاشاعرة فالنوعية صحيح على ان الشارح لم يدرك الحسب  
باسرها في الكسبي كما يدل عليه قوله كالا بصاد الحاصل بالقصد والاختيار  
كما لا يخفى ولحق ان تدقيقات المتأخرين بمنزل عما نحن فيه **قوله** فكان  
قسم الشئ قسما منه الى القسمة بقبضه المبينة والقسمة  
بنافيتها **قوله** ثم نقيض الى كلام صاحب البداية تقسيما  
ثلاث تقسيم مطلق العلم الحارث وتقسيم مطلق الاسباب **قوله**  
بسبب خاص **قوله** فليس المقسم الاسباب المباشرة هي صفة الاسباب  
على صيغة المفعول وقوله بسبب مباشر على التوصيف ايضا وكذا  
ما سبقنا **قوله** ولو سلم الى يعني لو سلم كونه المقسم في التقسيم الثاني  
الاسباب المباشرة فيجوز ان يكون بين المقسم الذي هو السبب  
المباشر والاقسام التي من جملتها انظر العقل عموما من وجه  
**قوله** والمقسم اي في التقسيم الثالث الذي هو تقسيم ما سبب خاص  
**قوله** هو الحاصل بالاعم بالعقل مع قطع النظر عن تقييده بالمباشرة  
وعندها **قوله** فلا تناقض اصلا لكن ما قاله خلاف الظاهر لا يخفى

ولا يعمل الا  
على ان الاستقلال  
القدرة منها

**قوله**

**قوله** بمعنى الحاصل بدونه الى هذا من لوازم هذا النوع من اصل معناه  
اذ هو الحاصل بدون الكسب والمباشرة على ما عرفت **قوله** الا ان تخصيص  
الصحة قيل يمكن ان يريد بالصحة التقرير الحتمي وبالشئ المعلوم نفيا  
كان او اثباتا فالمقصود اشعار افادته الظن لكن فيه ان قولنا والالهام  
ليس الا من اسباب الظن اظهره في هذا المعنى مع ايجازه وعدم ابراهمه  
بمخلاف المقصود **قوله** من الاجناس المراد الجنس النحوي دون المنطقي  
فلا منع من ان يقال عالم الانسان كما يدل عليه قوله فزيد **قوله** للقدرة  
المشترك فيكون كل جنس فردا من مفهومه **قوله** المشهور ولو اجري  
كلام الشارح على ما هو المشهور كما يلايمه عطف الصور السابقة على  
المواد فقدم الجسمية بالنوع يوجب قدم النوعية بالجنس لان نوع  
الاولى جنس الثانية لبثت ما اوردته على عدم اندفاعه **قوله** القديمة  
بالنوع كنوع الانسان على زعمهم **قوله** او اورد النوع الاضافي الى  
يعني ان جنس نوعيا الفاضل وهو مطلق النوعية العنصرية نوع اضافي  
بالنسبة الى مطلق النوعية فافهم **قوله** والمشهور انه ليس بعين الخ  
اجاب البعض بما حاصله ان السر عندهم هو خصوصية متالفة  
على وضع مخصوص فيصدق التعريف عليها بلا شبهة واما المركب  
من تلك الجواهر والهيئة الاجتماعية فلا وجود له عندهم لعدم جزئه  
والوجود معتبر في التعريف فورد على جوابه المركب من الجواهر والعرض  
الحال فيه فاجاب بان المعتبر في التعريف الوحدة الحقيقية فانها ليست  
محققة في المركب منها ولا يخفى عليك ان مراده من الجواهر الحقيقة  
السريرية مع قطع النظر عن الهيئة موجودة يصدق التعريف من حيث  
هي كذلك ولا وحدة حقيقية لها لانها اما في تنسب الوحدة الشخصية  
او في النقطة الشخصية او في الفارق الشخص ليس الا كما بين في موضعه



واستعمال هذا اللفظ في معنى الوحدة الشخصية لو سلم ورويه  
 يرد عليه ان التعريفات ليس للاشخاص **قوله** هو وجوده في موضوعه  
 قيل عليه المراد ان اتصافه بالوجود لا يتم الا بالموضوع لانه من علاه  
 بخلاف الجسم لكن فيه ان المتفهم من العبارة هو ان وجود العرض  
 في نفسه ووجوده في موضوع واحد واما وجود الجسم في نفسه وفي غيره  
 فيبين ما تغاير في جانب الجسم اما هو بين وجوده وحصوله في الخبر فوجب  
 ان يعتبر الاتحاد في جانب العرض ايضا بين وجوده وحصوله لموضوعه  
 فورد ما نقله من شرح الموافق فان قلت في العرض اعتبارات ثلث  
 وجوده في نفسه مع قطع النظر عن الموضوع ووجوده في نفسه في الموضوع  
 ووجوده لموضوعه قلت في الجسم ايضا كذلك على التفصيل المذكور بوضع  
 الخبر موضع الموضوع فعلى هذا يكون معنى كلام الشارح ان الاعتبار  
 الاول عين الثاني في العرض وغير الثالث في الجسم ولا يخفى ذلك  
**قوله** يقوم عليه مرجع الضمير ينبغي ان يكون احدهما الثالث اذا التقاطع  
 في الكلي يقتضيه كما لا يخفى **قوله** وان كان لفظيا الى اذ مال النزاع في ان  
 هل يكفي التركيب فيما وضع له الجسم ام لا هو النزاع في ان الجسم  
 هل وضع لهذا المعنى اول ذلك فلما استدلنا باحتمال الاصطلاح من  
 قبل تعين الرجوع الى اللغة **قوله** كما وقع في الموافق الى قد ظن ان ما وقع  
 فيه رجوع النزاع الى الاصطلاح لكن هذا احتمال في الشرح واخذ ذلك  
 المقصد برفع الاشتباه عن المتن عند المص **قوله** ولا يفرض الى الفرق بينه  
 وبين الوهم هو ان ادراك الوهم انما هو بواسطة الحس فيبقى عند  
 غاية الصغر المانع من تعلق الحس بخلاف فرض العقل كذا في حاشي  
 حواج زاده **قوله** فللعقل فرض كل شيء الى قبل هذا القول كاذب الا بانه  
 انه ليس له فرض الشخص مشترك كالن لا كذا بل لا معنى للنزاع في ان  
 للعقل فرض

للعقل فرض مشترك الشخص فرضا غير مطابق ولا يلزم الكلية لان  
 ثبوتها انما هو بالفرض المطابق بمعنى ان لا يمنع نفس الامر من وقوع  
 الشركة في الشخص فرض مع منع نفسه **قوله** لا يقال في هذا ولورد على تقدير  
 اعتبار الانضباط ايضا ولا ينافيه دفع المنع اذا احتمال جزا غير معلوم  
 الثبوت كالهيلولة والقصور والمجرات قائم فلم يبين حدوث جميع الاجزاء  
 فافهم **قوله** وايضا سؤال على ما سبق من حصر الكرب في الجسم **قوله** اجزاء  
 المعلومة الى اخرى عليه الشارح كلامه فيما سياتي من قوله ان المدعى حدث  
 ما ثبت وجوده من الممكنات وهو الاعيان التخيرية والاعراض ولا يبعد  
 ان يكون ايضا ما سبق من قول الشارح من السمو وما فيها والارض وما  
 عليها اشارة اليه اذ من الاجزاء ما على السموات والارض لكن المعلوم  
 بالمشاهدة هو ما ذكر في خالفها خالفها بلا وثيقه فافهم **قوله** خط بالفعل  
 الى ان قيل لا خط بالفعل اذا تعاضت بنقطة من سطحها الواحد مع ان الاجزاء  
 المتعاضة اكثر من واحد قلنا الفاصل بين السطح المتعاض وغير المتعاض  
 خط بالفعل فافهم **قوله** اي مستقيم لزومه اذا تعاضت بمجزيين واذا تعاضت  
 بالاجزاء جاز التحالوف فافهم **قوله** يرد عليه الى هذا غفله عن ان كلامهم  
 مبني على تركيب الجسم من اجزاء بالفعل كما اشار اليه الشارح ووجه الضعف  
 في لا يتصور زيادة احد النصفين بل انما هي الاجزاء على الآخر ونقصان  
 عنه لجواز التطبيق الغير المتناهي بخلاف الاعتباريات والاضافات  
**قوله** لا يرد اعتراض الشارح لكن يرد بوجه آخر وهو ان امكان الافتراق  
 الى غير النهاية لا ينافي امتناع وقوعها دفعة واحدة بل هو الواقع للاستلزام  
 احتياج جواهر غير متناهية في الوجود وهو بطلان البرهان التطبيق  
 فلا بد في وقوع الافتراقات الغير المتناهية من اذمنة غير متناهية  
 استقبالية **قوله** الجسم المخروط هو جسم له سطحان احدهما انما هي

الاعماريات بيا



واستعمال هذا اللفظ في معنى الوحدة الشخصية لو سلم ورويه  
 يرد عليه ان التعريفات ليس للاشخاص **قوله** هو وجوده في موضوعه  
 قيل عليه المراد ان اتصافه بالوجود لا يتم الا بالموضوع لانه من علاه  
 بخلاف الجسم لكن فيه ان للشيء من العبارة هو ان وجوده العرض  
 في نفسه ووجوده في موضوع واحد واما وجود الجسم في نفسه وفي غيره  
 فيبين ما تغاير في جانب الجسم اما هو بين وجوده وحصوله في الخبر فوجب  
 ان يعتبر الاتحاد في جانب العرض ايضا بين وجوده وحصوله لموضوعه  
 فورد ما نقله من شرح الموافق فان قلت في العرض اعتبارات ثلث  
 وجوده في نفسه مع قطع النظر عن الموضوع ووجوده في نفسه في الموضوع  
 ووجوده لموضوعه قلت في الجسم ايضا كذلك على التفصيل المذكور بوضع  
 الخبر موضع الموضوع فعلى هذا يكون معنى كلام الشارح ان الاعتبار  
 الاول عين الثاني في العرض وغير الثالث في الجسم ولا يخفى ذلك  
**قوله** يقوم عليه مرجع الضمير ينبغي ان يكون احدهما الثالث اذا التقاطع  
 في الكلي يقتضيه كما لا يخفى **قوله** وان كان لفظيا الى اذ مال النزاع في ان  
 هل يكفي التركيب فيما وضع له الجسم ام لا هو النزاع في ان الجسم  
 هل وضع لهذا المعنى او لذلك فلما استدلنا باحتمال الاصطلاح من  
 قبل تعيين الرجوع الى اللفظ **قوله** كما وقع في الموافق الى قد ظن ان ما وقع  
 فيه رجوع النزاع الى الاصطلاح لكن هذا احتمال في الشرح واخذ ذلك  
 المقصد برفع الاشتباه عن المتن عند المص **قوله** ولا يفرض الى الفرق بينه  
 وبين الوهم هو ان ادراك الوهم انما هو بواسطة الحس فيبقى عند  
 غاية الصغر المانع من تعلق الحس بخلاف فرض العقل كذا في حاشي  
 حواجز زاده **قوله** فللعقل فرض كل شيء الى قبل هذا القول كاذب الا ان  
 انه ليس له فرض الشخص مشترك كاللكن لا كذا بل لا معنى للنزاع في ان  
 للعقل فرض

للعقل فرض مشترك الشخص فرضا غير مطابق ولا يلزم الكلية لان  
 ثبوتها انما هو بالفرض المطابق بمعنى ان لا يمنع نفس الامر من وقوع  
 الشبهة في الشخص فرض مع منع نفسه **قوله** لا يقال الى هذا ويرد على تقدير  
 اعتبار الانضمام ايضا ولا ينافيه دفع المنع اذا احتمال جزا غير معلوم  
 الثبوت كالهيلول والقصور والمجرات قائم فلم يبين حدوث جميع الاجزاء  
 فافهم **قوله** وايضا سؤال على ما سبق من حصر التركيب في الجسم **قوله** اجزاء  
 المعلومة الى اجري عليه الشارح كلامه فيما سياتي من قوله ان المدعى حدث  
 ما ثبت وجوده من الممكنات وهو الاعيان التخيرية والاعراض ولا يبعد  
 ان يكون ايضا ما سبق من قول الشارح من السمو وما فيها والارض وما  
 عليها اشارة اليه اذ من الاجزاء ما على السموات والارض لكن المعلوم  
 بالمشاهدة هو ما ذكر في خالفها خالفها بلا وثيقه فافهم **قوله** خط بالفعل  
 الى ان قيل لا خط بالفعل اذا تعاضت بنقطة من سطحها الواحد مع ان الاجزاء  
 المتعاضة اكثر من واحد قلنا الفاصل بين السطح المتعاض وغير المتعاض  
 خط بالفعل فافهم **قوله** اي مستقيم لزومه اذا تعاضت بجزيين واذا تعاضت  
 بالاجزاء جاز التماثل فافهم **قوله** يرد عليه الى هذا غفلة عن ان كلامهم  
 مبني على تركيب الجسم من اجزاء بالفعل كما اشار اليه الشارح في وجه التعسف  
 في لا يتصور زيادة احد النصفين بل انما هي الاجزاء على الآخر ونقصان  
 عنه لجواز التطبيق الغير المتناهي بخلاف الاعتباريات والاضافات  
**قوله** لا يرد اعتراض الشارح لكن يرد بوجه آخر وهو ان امكان الافتراق  
 الى غير النهاية لا ينافي امتناع وقوعها دفعة واحدة بل هو الواقع للاستلزام  
 احتياج جواهر غير متناهية في الوجود وهو بطلان البرهان التطبيق  
 فلا بد في وقوع الافتراقات الغير المتناهية من اذمنة غير متناهية  
 استغناء **قوله** الجسم المخروط هو جسم له سطحان احدهما انما هي

الاعماريات بيا



المقال

فقد يقال على ظاهر هذه الحجة ان عدم الواجب  
الحال لا يقبل الوقوع فالقول بان لا يقبل الزوال بط  
والجواب هو ان اقصى علل عدم عدم ذاته ففصل  
فرض اشتراط عدم في وجود الحركة يكون في تلك  
العدم لذاته التشرى اليه علل الاعطاء سلب الوجود  
الذي يشترط اليه علل الوجودات بحكم القاعدة  
المقررة وهي ان علل الوجودات بحكم القاعدة  
فلا يقبل ذلك والعدم الزوال فاعبر وقاله على  
منها

ن. امين على ما يعقل الشيخ  
قد روي عن الامام الزكي ان كان تفسير  
وفيه بعض الاطراف التي تخص  
الذي هو عن



في علمها فهذا التفسير مما لا وجه له وما يقال من ان المراد المفهوم الكلي  
 فيها فيه ذكر الذات المحلقة بلام العهد الخارج كما هو الظاهر على ان ذكر العلم  
 وادارة المفهوم الكلي لم يقع منهم في تأويل امثاله اللهم الا ان يقال ان  
 هنا هو المستقوى وقوله وهو الذات في الكلام اخذ ذكر بياناً وتعريفاً لذلك  
 المستقوى ولام الذات للعهد الذهني والمراد المفهوم الكلي في جملتها على هو  
**قوله** على المحدث بالذات الى يعني لو حمل المحدث في قول المصنف والعالم بجميع  
 اجزائه المحدث على المحدث الذي قالته الحكماء ويجعل احتمالاً لا بعيداً  
 من حيث المعنى فلهذا يمكن ان يكون من جملة اللفظية التي ذكرها في قول  
 المحدث على صيغة الفاعل في قول المصنف والمحدث للعالم على المحدث بالذات  
 لعمري هذا الدليل لان المحدث الجائز الوجود محدث بالغير لا محالة ضرورة  
 احتياجه في وجوده الى غيره مما لا يساعده اذ فسره بالخارج من عدم  
 الى الوجود واما عدم المساعدة على احتمال البعيد لان سياق كلامه  
 يدل على انه اتخذ قول المصنف اشارة الى اثبات وجود المانع ونفي حث  
 غيره فلو حمل الدليل على اثبات ان المحدث بالذات اي المستقل هو الله  
 لبقى احتمال ان لا يكون للعالم محدثاً مستقلاً فلم يثبت اصل وجوده  
 بل الثابت هو لو وجد كان مستقلاً ولا ينافي لما قلنا ان وجوده  
 يثبت استقلالاً ايضا الا عند من لا مذاق له **قوله** فيلزم التناقض لان  
 القول بانه جائز الوجود قول بكونه من العالم على وجه الشارح ووجه  
 والقول بانه مبتدأ للعالم قول بعدم كونه منه **قوله** الاول طريقة  
 المحدث قيل لا فرق بينهما الا في اللفاظ لان الشارح حمل كلام  
 المتن على مسلك الامكان بناء على ان علة الحاجة هي الامكان في  
 الصحيح لكن لا يخفى عليك ان اشارة الشارح فيما سبق الى قول  
 المذهب لا ينافي في ذكر طريقة المحدث ههنا تبيناً لكونه من مسلك

الا يرى ان مجرد اشارة الاستقلال بعينه  
 ان المحدث المستقل هو الله تعالى لا يقتضي الي  
 ابطال التسلسل لعدم الاستقلال  
 في الكمالات منها

الجليل صلوات الله تعالى عليه وسلامه ومتمكة قدماء اهل السنة  
 مع انه لم يكتف بها وذكر الطريقة الاخرى **قوله** افتقار الى ابطال التمسك  
 متزوج على الافتقار لاحالة الافتقار غير الاستلزام اذ الاول  
 يكون في الاول والثاني في الآخر **قوله** اشارة الى ما قلنا الى اذ لو قال الى  
 بطلان الى لا فادان البطلان واجب الحصول قبل اقامة الدليل  
 او حين شروعهما فافهم هذه الدقيقة **قوله** طرف او من جهة التوقف  
**قوله** كون الواجب معلولاً الى كونه من الكمالات **قوله** فظهر ان امر  
 الافتقار بالعكس لا يقال هذا منافض لما سبق لان التمسك في اثبات  
 الواجب ليس الا بدليل بطلان التسلسل غاية لانهم مقدمة فهو  
 افتقار اليه لاننا نقول انه لانهم مقدمة دليل براسه على ثبوت الواجب  
 وجزء من دليل بطلان التسلسل والجزء يغاير الكل وافتقار الثاني لا يخفى  
 على احد **قوله** بجميع المتوقفين على صيغة التثنية كما اذا توقف كل من  
 زيد وعمرو على علة فعلة مجموعهما لما وجب خروجهما عنه انقطع التوقف  
 عندهما لعدم توقفهما واغافر من بين الشيين كفاية **قوله** والمعلول  
 الجمعية او المتعاقبة الى الجمعية منها ما توجد كلاً منها علة على حدة  
 او علة واحدة في زمان واحد والمتعاقبة ما توجد كلاً منها علة على حدة  
 على سبيل التعاقب او علة واحدة بشروط متعاقبة **قوله** لانها مترتبة الى  
 الفذ انه يريد ابطال رأي الحكماء على الوجه الذي تقرر عندهم لكن الترتيب  
 لا يكفي في بطلان التسلسل على ما يبرهن بطله شرط آخر مفقود ههنا وهو الاجتماع  
 في الوجود في زمان واحد وما يقال من انه يجوز ان يكون مراده تحقيق  
 تناهي النفوس بما تقرر عند المتكلمين لا الزام الحكماء بما هو مسلم  
 عندهم ففهم ان ضبط الوجود كاف عندهم فلا وجه لتحميل الترتيب  
 الذي لا دخل له في عرض اللهم الا ان يقال ذكر الترتيب المتضمن لضبط

اي بالنظر الى الوجود والما بالنظر الى النفس  
 فان التمسك بالوجود لا ينافي مع التمسك بالنفس  
 فان شرط الوجود يتحقق في النفس من غير  
 شرط النفس في الوجود من غير ضبط الوجود  
 في زمان واحد



الوجود توطئة لما بعده من السؤال **قوله** فيجوز في مثل الحركات الى ان يرى  
 المتكلمين **قوله** فامل وجهه هو انه يجوز ان يكون بعض الامور غير قابل  
 لتعلق العلم او يقال ان الدخول تحت علمه تبع لا يستلزم احد الموجودين  
 الخارج والذهني ولا يتم احكام الانطباق بدون احدهما اذا اجتماع  
 في الوجود شرط قد يبرهان هذا الاشكال لا يدفع له وراء هذا القول  
 وذلك لان معنى الخ في ان اول كلامه يدل على ان النقص بالعدد ههنا  
 انما هو بمراتبه الممكنة واما قوله وذلك لان معنى الجواب عن النقص بمراتب  
 الممكنة الموجودة لكن ننشئ امثال هذا العوج في الكتاب المحتمل وصوله  
 الى الالباب اقدم عجيب وتجا سريبي اذ لا يخفى انه لا ينقص الا بالمراتب  
 الممكنة التي دل عليها اول الكلام لكن باعتبار قيد الانتهاء معناه وجوه  
 ما مر من ان ينقطع بانقطاع الوهم وقوله وذلك لان معنى الجمع لا ينقطع  
 مع الانتهاء وازالة تناقضهما هذا هو الحق في هذا المقام **قوله** يعني  
 ان صانع العالم الخ وتوضيحه ان قوله الصانع هو الله بنيد وحدة الشخصية  
 فالمراد بالوحدة هنا عدم شركة الغير في صفة وجوب الوجود ولكن ان تحمله  
 على غير ذلك وهو ان قوله الصانع هو المسمى بلفظه لا بوجوب الوحدة  
 فلا وصف المسند بالوحدة علم انه واحد في فردة الصادق هو عليه  
 اذ لا وجه لارادة الوحدة النوعية الظاهر ثبوتها لكل مفهوم فكان  
 المؤدى ان الصانع واحد لان شأن محموله ان يصدق على ذات واحدة  
 فلزم من ذلك ان مفهوم الواجب الوجود لا يصدق الا على ذات  
 واحدة اذ المعرف يساوي المعرف **قوله** قادر ان على الكمال الخ الظاهر عدم  
 القدرة التامة الكاملة العادية عن شائبة التعطل واجاب غير الصفا  
 المؤدى احدهما الى عدم الصنع الناشئ من امكان العجز والاخر على عدم  
 القدرة على الترك نقصان ظاهر مناف للوجوب وكذا عدم ايجاب  
 القضاة

اعلم ان يكون في زمان واحد  
 او لا على احدى المتكلمين

الحصر اضافي بمعنى ان ليس في نقص  
 بالمراتب الموجودة مستلزم

الصفات المستلزمة لجواز العجز فلا يرد ما ذكره في قوله والفرق  
 قد عرفت وجه الفرق وتوضيحه ان جواز عدم القدرة على ترك الافعال  
 وجواز عدم الاتصاف بالفعل مثلا في شأن الواجب تعاضدا  
 ظاهرة البطلان لان وجوب الوجود وان لم يكن نفس جميع الكمال  
 لكنه لا شيرته في معناه **قوله** النقص وهو الاجمال ومحموله هنا ان  
 الدليل ليس بتمام لتخلفه عن الدعوى في مادة تعلق الارادة باعدام  
 الصفات على الوجه **قوله** الخ وهو النقص التفصيل حاصل ههنا منع  
 المقدمة الثالثة او لا فيلزم عجز احدهما بناء على ان عدم الحصول للكون  
 الامتناع بالغير ليس بعجز **قوله** لا يمكن في صورة النقص لان تعلقه  
 بنفسية صفة كانت تعلقا ايجابيا سابقا سببا ذابا على تعلقه بآية صفة  
 كانت بشئ من متعلقاتها فافهم **قوله** اذ لا تضاد بين الارادتين اي لعدم  
 اتحاد علمهما فالمراد التضاد الاصطلاحي واما تخصيصه بالنفس من بين  
 اقسام التقابل فلا بد وان كان واضح الامتناع الا انه ليس كالاقسام  
 الاخر اذ منقوده هنا وحدة المحل فقط التي هي منقوده ههنا مع زيادة **قوله**  
 عن الشبهة القطعية فمر مبي هذا البرهان عند اهل الاعتزال دون قسمها  
 الاخر واما عندنا فلا معنى للشبهة والارادة سواء على سبيل القطع  
**قوله** اريد منك ان قلت انه لا نزاع في صحة هذا القول عند الفريقين  
 فثبت قسم آخر للارادة عند اهل السنة قلت لفظ اريد عندهم في مثل  
 هذا المقام يعني ارجو فلا تعد **قوله** ابتداء الى اي في حال اول وجوده لكن  
 الكلام في التكون فلا حاجة الى هذا القيد اللهم الا ان يكون المراد به معنى  
 الاستقلال كما يدل عليه التأخير قال المصنف ان بطلان تعدد المؤثرين  
 لا يوجب انتفاء المصنوع لجواز استقلال الواحد ايجاده وهذا يمكن ان  
 ان يرد هذه الملازمة الى القطعية بان نعتبره هكذا الوجوب صانعا في وجود

الفرق بين ايجابه بغير صفاته  
 وبين ايجابه بغير غيرها

اي التقابل الاجاب والسبب وتسايل البعض  
 والكله وتسايل الشخص وتسايل تضاد متشبه

وهو ما خبر قوله ابتداء من قوله باحد هما مستحيل  
 من شأنها التأخر بل ويجوز  
 اعتبار البعد مستحكما



العالم ليقول التعدد بحكم امكن التامع فلم يتحقق مصنع بناء على ما في شرح  
 الواقع من استواء النسبة بين كل مقدور وبينها وانما يلتفت اليه الشارح  
 لكونه خلاف اللفظ وخلاف المقصود وهو اثبات توحيد الواجب كما مطلقا  
 اللهم الا ان يقال التامع في العالم من الخواص اللازمة للواجب ومن ليس  
 كذلك لا وجوب له **قوله** فنعني قوله محصوره تسليم الملازمة التي لا يتبادر  
 اللازم المعبر فيها من لفظ ما يمكن جملة تاليها وجعلها احد شيى الترتيب  
 الذي شق الآخر هو الملازمة المتبادر لادما من لفظ تاليها بالامكان  
 تروى بما يتوجه الخصم وتزينا له حتى لا يبعد الالتفات الى جوابه وذيلة **قوله**  
 ويرد عليه ان اذ علم بنبينا ان ليس المراد تعدد المؤثر بل على الاطلاق والالاتع  
 الشق الثالث كما لا يخفى **قوله** على تقدير التامع الرضى بان تعتبر الترتيب هكذا الوعد  
 الاله وتامعالم يتكونا الى وقد نفس التامع لا امكانه اذ ما يلزمه هو  
 عدم التعدد لا عدم التكون كما سبق **قوله** عقلا اى استلزم عقليا قيد به  
 لان التعدد بوجبه عادة كالحاكين لكن لاخير فيه **قوله** بان يريد الى ارادة  
 قطعية **قوله** او يفرض بلا ارادة قطعية **قوله** فالحق ان الملازمة قطعية و  
 وتقرره هكذا الوعد مؤثرهما المخصوص طريق تأثيرهما في الاجتماع والتوزيع  
 لم تجد هيتما المحسوسة الا ان اما الملازمة فليبتلان كون احدهما صانعا  
 بحكم امكن التامع فقول عند عدم كون احدهما صانعا اشارة الى بيان  
 الملازمة لكن لا يذهب عليك ان هذا وان كان توجيهها احسانا مفيدا  
 لقطعية الملازمة الا ان الظاهر من المساد هو الخروج عن الهيئة التي  
 حصلت قبل والجملة لا تجاوز عن مرتبة الاقناع الابقى **قوله** المستلزم الى  
 وهو عدم التعدد واستحالة النظر الى كون ما فرض من التعدد امرا واقعيا  
 في نفس الامر **قوله** مع وجود العلة العامة اى في وقت تغلق ارادة احد  
 الواجبين ببقاء العالم مثلافاته لانزع في ان تغلق ارادة الواجب علته

وفيه انه لا ينفك المؤثر من الكمالين  
 كل منهما في نفسه مستقلا

التامة والواجب الآخر لما جاز منعه بناء على تساويهما في المنع جاز فساد  
 العالم في ذلك الوقت **قوله** بحسب جميع الازمنة الى قد يقال الاستعمال الثاني  
 ايضا لا يتحقق الانتفاء الاستعالي فلا دلالة على المقصود والجواب  
 بانه معلوم من عدم جواز حدوث الال ليس بشيى كثير في الاستعمال  
 اللغوي ايضا كما سبذكره فلا حاجة للعدول **قوله** بايجاد شيى الى ان قيل  
 هم قيدوا الشيى بالغيرية كما يدل عليه توصيفه الشارح بقوله آخر ولا يخفى  
 بين الذات والصفات كما لا عينية قلنا المراد من قوله آخر هو نفي العينية  
 فقط كما يدل عليه قول الشارح قبل نقلنا منهم لكان جازا لعدم في نفسه  
 فافهم **قوله** يكون نفسا لهم ان يريدوا **قوله** يكون نفسا عدم زيات بحسب  
 الخارج غير منك محال فلا يمكن هذا المعنى في بقاء الاعراض على ما لا يخفى  
**قوله** لكن في دلالة الاحداث الى تها لكونها على هذا الانكار ونحن نقول  
 لا خفاء في ان النمط البديع يعبر المسموعا والمبصر فيدل على ان محدثهما  
 متصف باذراك خصوصيتهم الواجب في احدهما على ما هما عليه  
 وهو السمع والبصر غاية انهما نوعان من العلم عند الاشرفي لجملة  
 ادراك الاعيان علما وصفات متباينتان له عند الجهم بور فان قلت  
 هل يقول باذراكه تع المحسوسات الثلاث الاخر قلت لا بد لنا من ذلك  
 لكن لانتيمه بالاسماء المخصوصة لا بناشها عن الاتصالات ولذلك  
 عد لا ذراك صفة برئها **قوله** لقيام العرض الى رد عليه بان التبعية  
 في التحيز ليست من اللزوم المساوية لقيام العرض لتخلفها عنه في قيام  
 نفس التحيز بالتحيز والالزم ان يكون للتحيز تحيز فيسلسل وانت خبير بان  
 هذا الرد غلط محض وخطا فاحش لا يشبهه في ان تحيز نفس الجسم  
 عرض له تحيز بغير كسائر الاعراض ولا تحيز لذلك التحيز التبعي لا بالانفصال  
 ولا بالتبع لكونه وصفا اعتباريا بالالزم قيام العرض بالعرض وهو بيط

ان قوله ما هو المحذور في خبرها  
 انكاره مستحيل

مع ان الشرح لم يرد بها منعه

لا بد من تحيز المحسوسات  
 عند سائر الاعراض  
 الوجوه مستحيلة



عندهم كما ان تجزئات ساير الاعراض تبعية للجسم اعتبارا بيات نشاء  
الغلط عدم الفرق بين التميز بالفرض والتمييز الذي هو العرض **قوله** لكن  
يعبر في التمييز ما قيل هذا انما يعبر في الاختلاف والتمييز والتبعيض  
متراد فان كان الترادف بحسب اللغة لا ينافي اعتبار الفرق في الاستعمال  
بل يؤيده عدم ذكر الاختلاف **قوله** لكن يزعم ان يقال انما اجيب بان الشارح  
حمل المائنة على المعنى المراد منها عرفا وقوله لان معنى قولنا ما هو الابداء  
المباشرة بين معناها الاصل والفرق ويمكن ان يقال بعد تسليم  
الاستعمال عرفا انه تاويل محض والاقرب ان يشار الى ارادة الخاص  
من العام تجوزا وعمل قوله لان معنى قولنا ما هو الى بيان عمومها  
ليصح الارادة المذكورة وانما لم يعض على عمومها لان المتكلمين على ان له  
حقيقة غوعية بسيطة **قوله** نوعان الى فيه ان الغالبين بالبعد القام  
بنفسه وهم افلاطون ومن تبعه فرقان احيهما قالوا يجوز خلقه  
عن الاجسام والآخرى بامتناعه الله تعالى ان يقال ذكر ما عند الفرقية  
الاولى لا ينافي الغير فافهم **قوله** واما عند اصحاب السطح وهم ارسطاطاليس  
كما بن سينا والفارابي **قوله** في جميع المذاهب الى الثلاثة وهي القول بكونه  
سطحي او بعد لوجود او موهوما **قوله** علو بالنسبة الى وكل منها جهة  
اضافية واما الحقيقة فالسفل منها هو المركز والعلو هو محدد الحدود  
دليل عدم التميز دليل على عدم كونه نوعا فيها **قوله** ولا يلزم من تعدد الخ  
كما ان تصوفهم **قوله** يتقرب اليه بالطاعة او فيه ويجوز ان يرجع الى الله  
**قوله** ومعنى الصورة فيه انه لا ينافي هذا التاويل في قوله عليه السلام  
في وصية بعض اصحابه في الغزو واذا دبحت فاحسن الذبيحة فاذا قتلت  
فاحسن القتل واجتنب الوجه فان الله تعالى خلق آدم على صورته كما  
لا يخطر بباله ان يكون المراد بالصورة الجمال فالمعنى ان الله تعالى جعل آدم

منظرا

منظرا لآثار جماله المعنوي كما خلقة على صفة فتخصيص الوجه بالحفظ  
لانه ليس بمثابة ساير الاعضاء في ذلك وهذا تاويل حسن لكن لم يظفر به  
في كلام القوم وقد صرح اى في موضع آخر **قوله** والتوفيق ما ينبغي من  
ان المراد المساواة من جميع وجوه مابه المماثلة فمنها لا مجال للادعاء  
ان بين الوجودين مساواة من جميع الوجوه فمن حمل قول صاحب  
البداية بوجه من الوجوه على نفي دليل المماثلة فقد انحرف عن الاستقامة  
بادنى وهم **قوله** غير قابل الى ويمكن الجواب بان الامور لا ع من وجوه  
وامكان وامتناع والتعلق بكل منها واقع الا عند العجز من قبل العالم  
والله منزعه عنه فان قلت يجوز ان ينشأ امتناع التعلق من الخصوص  
قلنا لا خصوص للعدومات قبل تعلق علم الله فافهم **قوله** يعلمها من حيث  
كلياتها الى الضامير الثلاثة للجزئيات لا يقال فاضافة الكليات الى الجزئيات  
لا يخفى عن لبسة لانا نقول لو قيل من حيث هي كليات لصح بلا نزاع وجواز  
اضافة لفظ الكل الى جزئية امر واضح فافهم **قوله** مشية الفعل لازمة الى يقول  
قولهم الى الاجاب مع الشعور بوجبه لا كما يجاب النار للاحراق **قوله**  
ويدل عليها الى بناء على ان القول بان منادى تلك الصفات حقيقة  
في حقا في الواجب بطريق الاولى لئلا يكون انقض من انقذ بان  
كون الذات مبدءا من غير احتياج الى صفة وجودية هو الاكمل لا محال  
**قوله** فلا يتم بذلك غرضهم لان الثبوت بعينه الاضاف لا يوجب  
وجود الصفة البتة **قوله** يا باه الى لا غبار في وجه الالباء المذكور ثانيا  
واما المذكور او لا فيه انه يجوز ان يكون تخصيص السلب لتبادر  
الوصفية الحقيقية والعلم والتبادر في العالمية هو الاضافة فلا سلب  
قوله وليس بلازم فيه ان في مغايرة مفهوم المأخذين المتساويين  
الجمول احدهما على الآخر مواطاة تاملا كما لا يخفى **قوله** بيان حكم الصفات



الى الجواب ضمنى **قوله** لان المحذور الى الا ان اعتبار طي امور ثلثة تحمل على  
 كما لا يخفى **قوله** من اجل البديهييات فثبت عليهم بذلك لكن قد يقال لا غم  
 بداهته فضلا عن كونه اجلاها والافلاستدلال على امتناع انتقال  
 الاعراض يكون لغوا والتوجيه بانه تنبيه ينافي الجلاء **قوله** على ان قوله  
 حاصله انه وان لم يجد في كلامهم النص صريح بالقدماء المتغايرة الا ان قوله  
 شهد بذلك فظهر انهم يقولون بها ويلزمون ما لم يرد من الكفر **قوله**  
 وايضا ترتيب الحكم للحكم الكفر والشتق هو قوله تعالى والواحد ايمان الكفرهم  
 مع قطع النظر عن لزوم او الالتزام وحاصله ان الآية الكريمة دللت  
 على ان سبب كفرهم هو قولهم المذكور اما مجرد او يعلمهم بلزومه منه  
 او بالترام فافهم **قوله** والالتزام تعيين وبالمجمل ان استدل بوجود العلول  
 على وجود العلة فان انحصر العلة في الالتزام تعيين ان قولهم قول على  
 وجه الالتزام والافلاخ من ان يكون مجرد العلم بالزوم فتعين ذلك  
 او غير ذلك ان امكن فكذلك فافهم **قوله** حاشية او طرفية الاعلى  
 والاسفل فان الاثنين مثلا طرفية الاسفل واحط طرفية الاعلى ثلثة  
 فالجميع اربعة ونصفه اثنان وكذا الحال في سائر الاعداد فافهم  
**قوله** اتفقوا اذ لا ربحان بعد بعض ما تحت المشرع من الاعداد مثلا  
 جزء ادون بعض وعد الكمال فاسد لزيادة عليهم بالاختلاف والوحدات  
 فانها لا يتوقف على الاعداد وهو يمكن من تحاق **قوله** لا يوافق من حيث التكليف  
 اذ هم قائلون بتقديم الصفات ولا يقولون بالقدم بالذات فكلا  
 جانبى الجواب بط **قوله** والكرامية قال في شرح المواقف قبل هو بكسر الكاف  
 وتخفيف الراء قوله فلا نقض في قد يقال المشهور انه لا نقض في التعريفية  
 بالمحالات نقص عليه المولى خوارج زاده في حواشي شرح المواقف اللهم  
 الا ان يقال مرادهم بغير التعريف للافراد المفروضة ايضا **قوله** على ان  
 الاستلزام

وما يقال من ان المانية كذا الالف لا على الراء  
 فلفظ نبيه بادى في تمامه مستقيم

الاستلزام الذي اعتبره بين عدى الكل والجزء بان يكون الاول ملزوما  
 والثاني لازما بطلان وجود الجزء بدون الكل فليس المراد في الاستلزام  
 من اى جانب كان يدل على ما قلنا على عدم تعرضه لنفي الاستلزام بين  
 الوجودين لان وجود الذي عده ملزوما في الواقع فالمقصود بهذه  
 العلوة تقوية نفي الاتحاد بنفي الاستلزام على ما لا يخفى **قوله** اذ يجوز  
 ان ينفك الصانع قيل انما ينسب الانفكاك الى احد الجانبين اذ كان موجب  
 الانفكاك حاله وعارضه في الغيرين الموجودين لا بوصف الانفكاك  
 الاما طر عليه العدم والافلاخ اجهة الى اعتبار الخبر في الانفكاك من  
 الجانبين لان الصانع ينفك عن العالم في الوجود والعالم ينفك  
 عنه في العدم يدل عليه تخصيصهم الانفكاك في الخبر بالعالم بناء على  
 ان المنشأ انفرادي بحد ذاته ونحن نقول ما صورته هذا القائل من  
 استحسانى غير واجب الاعتبار والافلاخ في نفي التغاير بين الموجود  
 القديم الغير المتخير والمعدوم القديم الباقي على عدمه فافهم **قوله** غير قائم  
 اى لا بالصانع ولا يحمله لعدم **قوله** الاعراض اللازمة كقوة الضحك بالنسبة  
 الى الانسان **قوله** بل امانع اصلا فيه انه تخصيص التعريف بالاعم وهو غير  
 مرضى على ما مر **قوله** ليسا بوجودين في الخارج اى لا يتصور وجودهما  
 فيه مع كليتهما فلا يرد انهم يقرضوا الخارج للجسمين القديمين مع  
 انها ليسا بوجودين في الخارج فافهم **قوله** ظاهرا لا وهو ان المحل يدخل  
 في هذيتة **قوله** خلل قد يقال لا خلل فيه اذ المراد تصوره بدون اضافة  
 المعلولية لكن فيه انه يلزم ان يكون الغيرية مجرد الاعتبار اذ لو اعتبر  
 اضافة ما بين الشئين كانا لا غيرين ولو لم يعتبر لم يكونا كذلك على  
 ان قول الشارح فيما بعد والحاصل ان وصف الاضافة معتبرة بيقه  
 كما لا يخفى **قوله** غير كاف يعني ان الاخص ذكره ايضا على ان السياق



يدل على ان كاف وفي بعض النسخ لم يرد ذكره في كان الظاهر ان  
زائدة لا رد على الشارح كما ظن **قوله** تصحيف فصل الى اي تغير بفصل  
الحرفين ويمكن ان يقال قديحي ان بالكسر نافية فلا تصحيف **قوله** على  
ما سبق الى قيل على خبر صار بتقدير المضاف اي اذا ان يكون الى **قوله**  
والانتقاض باللازم هو انه لو عول على هذه النسخة لكان التعريف  
المستبطن منه للغير غير جامع وقوله ايضا مصروف الى التحمل **قوله**  
تعلقات حادثة متناهية بالفعل الى وغير متناهية بالقوة **قوله** يمكن  
الوجود من الفاعل وهو غير الامكان الذاتي **قوله** للتنبية على الترادف  
او على صحة الاطلاق قبل الفصل بينهما بالحجة دليل المبانية واقول هذا  
على الشارح وعلى تقدير صحة لوجه لذكرها سوى التنبية بين المذكورين  
على ان التنبية على صحة الاطلاق لا يتوقف على الترادف بل يكفي عددها  
من الصفات الذاتية فعده بعيد من التجايب فان قلت في غيرهما من  
الصفات اشترك في هذا المعنى فوجه التخصيص قلت هو كونه علة لذكر  
هم نادون هناك **قوله** عند الاشاعة او الجمهور منهم فلا منافاة بينه  
وبين دخول بعض الاشاعة في الماويلين كما ظن **قوله** ومن تمسك به  
اي بهذا الدليل الدال على مغايرتهما للعالم **قوله** يلزمه القول بسائر الخواص  
الجزئية فيها بلا فرق بين حاسة وحاسة **قوله** يحدث لها لا يقال لاشبهة  
في اتصاف الصفات بتعلقاتها بالحادثة فيلزم كونها محل الحوادث لانا  
نقول لا محلية حقيقة عند كون الحال اعتبارا فافهم **قوله** وبه يدفع  
قول الحكماء وجه الاندفاع هو ان العلم بالوقوع فعليا كان او انفعاليا  
لا عن القسمين وكل منهما لا يصح تخصيصا فليس قيل ان العلم  
بالشيء باعتبار ما يستجيده به مخصصا وهو غير تابع للوقوع قلنا  
المراد متبوعه تقرر الوقوع فافهم **قوله** هو العلم الانفعالي هو على غيرهم  
ما لا يرتب

ما لا يرتب عليه صدور العلوم عن اتصاف به ونفعه خلا **قوله**  
العلم بالصلية اي التصديق بها قيل الاصح اب قد جزمو القول بان العلم بها  
بها قيل الاصح ان يكون داعيا الى الفعل ما لم يحصل الحالة السماة بالارادة  
كما اننا نتصور كثير من الافعال ونعلم فيه مصلية ولا نفعه لكسل وغوه  
على انه لا يوجد الا ويمكن تصور مصلية وجه احسن منه فوقعه على ما  
هو عليه تخصيص بالتخصيص وانت خير بان عدم كفاية العلم بالحادث  
الضعيف موصوف في صدور الافعال لا ينافي كفاية العلم القديم القوي  
موصوف وامكان تصور كل موجود على وجه احسن مما هو عليه لا يجب  
ان المصلحة في وجهه الاحسن لحوادث كون المصلحة فيها هو عليه وهذا يكفي  
مخصصا والحق انه لا يخلص الا ببيان تساوي طرفي فعل ما كما اشار اليه  
**قوله** هذا تفسير ارادة الواجب قيل فيه تأمل المراد انه لوضع اطلاق  
المراد عليه به مجرد ذلك المع اطلاقه على الحادث وانت خير بان ظاهر  
قوله السائل يلزم الى لا يسا عد هذا المقصود ولو سلم فليس المراد  
بمرد سلب الاكراه والتحويل سلبهما عن الله تعالى كما يرشد اليه  
العبارة والافتقار الارادة على الشعور بما اخفاء فيه **قوله** لا يصلح  
مخصصا الا ان يقال يجوز قيام فعل مقام فعل اخر او من الارادة التفضية  
للتزجيح **قوله** العلم اليقيني لا العلم المطلق الى قيل عليه المحذور بوقوع نسبة ما  
مع علمه بارتفاعها مثلا يجد في نفسه معنى ايجابيا ليس يقينا ولا ظاهرا  
ولا شكاف القول بمغايرته للعلم اليقيني دون سائر اقسام العلوم غفول  
عن قول الشارح ويعلم خلافه ولا يخفى عليك انه لا يثبت بمجرد كونه  
مغاير للثلاثة مغايرته للتصور ولا يلزم من قوله بل يعظم خلافه ان يكون  
عدم العلم وعلم الخلاف في مادة واحدة على ان طي ذكر النظر والشك  
لا يوجب القول باحتمال الاتحاد اذا اراد من من المحصر بانما هو الاضافي



المقصود منه عدم الدلالة على مغايرة المتصور كما يفهم من تعليله فالاجزاء  
عليه الموزن بالتعصب بحجب وغريب **قوله** قياس الغائب يعني انه يجوز  
ان لا يكون الكلام النفسي الذي سبقت له على ثبوت له في كالتأنيث لنا  
فلا يلزم من مغايرة كلامنا العلمنا مغايرة كلامه لعله فسقط ما قيل  
من انه لا يرد لان ما ذكره تصوير للكلام النفسي لحقا، فيه وليس  
ببرهان على ثبوته فافهم **قوله** عار الاقهار من حاريجية **قوله**  
فليس ذلك عين مدلول للفظ الخ قيل هو من كلام القوم بمراحل  
لكن عدم كونه عين المدلول الطاهر كما هو المراد والتبادر من كلامه  
لا يستلزم ان لا يكون مدلوله اصلا على ان قوله تعبيرات عن معنى واحد  
يرشدك الى انه مدلول ايضا فلا عدول عن داي القوم الا عند العاجز  
عن جودة الفهم **قوله** تعبير عن الحالة الى والتفصيل هو انه اذا قصد  
من بصدد الامر التعبير بصفة وجد في نفسه حالته هي موجودة في الخارج  
عندهم كالعلم مغايرة له لما سبق مسماة بكلام نفسي سواء انظم اليها  
ارادة المأمورة او لا ولا يرى ان الله تعالى امر الكفرة المكلفين بالايمان  
مع انه لا يريد منهم فلو قلنا انه ليس بامر حقيقة لزم لنا ان نقول  
بان عدم امتثالهم ليس عصيانا حقيقيا يترتب عليه استحقاق  
العذاب فمن لم يفهم مال مقالة المخلص الى بالعجايب التي لا يتفقه بها  
عاقلة **قوله** مغايرة للعلم اي على زعم الشارح وان اورد عليه وار دافهم  
ولا يخفى عن المقصد بادنى فهم **قوله** لا بد في التوفيق القان يقال  
في دفع التنازع ان الشرع المذكور في التلويح هو الاسلام المتوقف بثبوت  
على المعجزة التي هي الافاظ القرآنية المنظومة على وجه البلاغة البالغة  
الى الذروة ولا شبهة في جواز اطلاق الكلام عليها والموقوف على  
الشرع المذكور هو الكلام النفسي فان قيل التوقف على الافاظ  
توقف

وقال لا اعتراض انه لا يصح  
المطلق الكلام النفسي كما ذكر

توقف على النفسي لانها قال به قلنا عدم قول المعتزلة به مع قولهم  
باجازها يدل على عدم الاستلزام عقلا فافهم **قوله** من التمثل بناء  
على ان النظم في سلك الصفات يدل ظاهره على ان المراد منه ما هو  
الصفة التي هي النفسي لكن فيه احتمال دفع آخر وهو ان يكون المراد  
بما في التلويح من الشرع مجموع الشرعيات فلا دور في تدفق الطائفة  
على الطائفة باعتبار تدفق الاجزاء على الاجزاء فافهم **قوله** هذا قول  
الخطابة وبالجملة ان في كلام الشارح لفا وشرا غير مرتب وهو ما عطف  
احدهما على الآخر من الطائفتين القابلتين وكون الكلام عرضا  
وما عطف عليه من العرضية مع القدم والاول للثانية والثاني للاول  
فافهم فانه نفيس **قوله** صفة شخصية اي واحدة بالشخص والتكثير  
اعتبارية **قوله** لانه كلام مخصوص اي مقيد بوصف كلي **قوله** ولو سلم  
فجعل البعض الخ قيل في امكان ادعاء كل الى كل باعتبار نوع الاستلزام  
بعد لا يخفى عليك ان لا بعد في استلزام الكل الخبر على ما قرر الشارح  
فتجد الكل بالخبر على الفرض فعند رجاء بعض المتحدثات الى بعض دون  
بعض بعيد اليس الامن يخص التعصب او عدم التقطن لقوله ولو سلم  
فافهم **قوله** في كونها سفا قيل لاسفه اذا فرض ان الصادق قد اخبر  
بولادة ولده ونحن نقول موجب السفه استعمال صيغة الخطاب بلا  
مخاطب سواء تحقق وجوده بعد او لا والكلام عليه مكابرة لا يخفى  
**قوله** تنبيه على الترادف فيه ان القرآن خاص بالقرآن وكلام الله يعم  
وسائر الكتب المنزلة فلا يراد في الترم الا ان يقال ان القرآن النفسي  
عام ايضا الادون ثبوته شرط القناد **قوله** يريد به الصفة بحسب اللغة  
يرد عليه ان المناسب اذا ان يقول بدل قوله تعالى عن ذلك على اكبر  
ولم يقع ذلك لغة لكن قد يقال مال كلام الشارح انه لو كان بمعنى اليجاد

لج



لزم ان لا يتنزه الله تعالى عن عمل الاعراض عليه كما لا يتنزه عن حمل صفاته لكن التالي بضرورة ان كل عاقل يفرق بين الاعراض والصفات سواء قال بالتوفيق او لا فظهر منه ان حمل المشتقات بمعنى قيام المأخذ فافهم **قوله** برده عليه ان هذا جواب آخر يعني انهم يجيبون هنا بطريقتين واحتمال المصالحا هو الاول وظاهر كلام الشارح يشير الى الثاني فمن اول وادعى خفاءه على المعترض فقد غفل عن ذكره الدال والمدلول فالحل الاول على انه لو اعتبر الثاويل لا تعد الطريقتان وورد ايضا ان التاويل ليس باولى من الثاويل فافهم **قوله** منقول لا مشترك كما التزم بعضهم انه منقول عرفي وعدا احتمال الاشتراك وهو لكن المشهور ان المنقول باعتبار الحجر عتاد عن الحقيقة والمجاز فالحق هو الجواب الصواب ان قيل لا جواب فيما حقه من لزوم التجوز قلنا لم يلتفت اليه لا افاده الشارح حيث اعتبر الوضع فافهم **قوله** ان كان اسما لذلك الشخص قد يختار هذا الشق وينع لزوم التثنية لجواز ان يكون قرأتا اظهارة لا ايجادا فلا فساد في حدوث الظهور ولعله هو التحقيق في هذا المقام وان ذكر في الجواب غير هذا **قوله** فيصح نفيه عنه قيل ان اريد السلب يمنع صحة بين العام والخاص وان اريد غيره يمنع البطلان لكنه لا يلزم عاقل ان لا يسمى الخاص القايما بذاته نعم بالقران وسمي به العام الموجود في اى موضع كان فافهم **قوله** بلع لمع الخ قيل المراد عدم ترتيب الاجزاء في الوجود لا سلب الهيئته التاليفة فلا اشكال ولا يذهب عليك انه اذا تلفظ ثلثة نفر مثلا حروف ملع كل منهم واحدا منها دفعة بحيث يسمع منهم الحروف بلا ترتيب فلا شبهة في انه يلزم انتفاء الهيئته التاليفية في الوجود ويحمل اللفظ لمع كل من ملع وملع والحاصل ان الوجود الذي ينشأ في الترتيب الوضعي الا في النقوش المكتوبة او المتخلية والكلام ليس بها

**قوله**

**قوله** ولظهور بطلان مرجع الفهم القيام بالغير **قوله** برده عليه الزوم وجوابه ان المراد لجواز الوقوع في وقوع تلك الاطلاقات من اهل اللغة **قوله** وقد اشترنا الى ماله وعليه في ما سبق من بحث عدم زيادة بقاء الصفات فليست فيه **قوله** ولا استحالة في سبق ذات الشيء على وجوده قيل عليه تجويزه سد باب اثبات الصانع لكنه وهم اذ السد في تجويز كناية تلك الذات في الوجود من غير احتياج الى الغير والامر ليس بذلك **قوله** كأنه ان ادماعد الخ قد يقال كل من الوجوه ليس مثبت الاولية الصفة الوجودية غاية ان الوجه الثاني ثبت الاولية مع قطع النظر عن قيد الوجودية فلا وجه للاخراج عن الإرادة وانت خير بان الوجوه سيقت لاثبات الاولية لكن دلالة التلثة عليها مشرعة على وجودية السوا لا الثاني **قوله** فكيف لا يكون صفة اخرى قيل المعنى الذي هو مبدأ صلاحية التأثير بالنسبة الى مقدورات الواجب نفس القدرة والإرادة وبالنسبة الى صفاته نفس ذاته المتنازة بذاتها عن سائر الذات فلا يكون صفة اخرى واقول وصفه بغير ذاته في الازل بانه الخالق ينشأ في هذا فلا يحصى عن ارتكاب مبدأ آخر وادعاء الفرق بينه وبين سائر الصفات بوجوديتها وعدميتها حكم لا يخفى ولعل هذا هو الذي سمجعه على الانكار بالنفي فافهم **قوله** وهذا هو الانسب بالمتن قيل فيه ان تعلق التكوين هو الابداء والاخراج وسيجيء ان لا يتحقق بدون الكون ولا يذهب عليك انه ليس عين التعلق بل هو إضافة حاصلة منه ولو سلم فتقيد القوة **قوله** الزايتا فلا يجب التحقيق في جميع مقدماته **قوله** ويمكن ان يراد بالفعل الى هذا هو التحقيق اذ الفعل والخلق وغير ذلك شايع الاستعمال في نفس الصفة فافهم **قوله** جواب التسليم الاول بل الثاني جواب الاول هو ان امتناع الانكسار من جانب لا يوجب

يرشد اليه ان التعلق وصف التكوين والابداء وصفه الموجب منه



العينية وجواب الثاني ان الصفة التي بينها وبين موصوفها جواز  
 الانفكاك ولو من جانب غير لا غير **قوله** اما لغوي لا وجه للشق الاول  
 بعد ثبوت قدم التكوين سابقا **قوله** لانه قديم بدون التكوين قد يقال  
 هذا مشترك بينهما اذ الكلام على فرض العينية **قوله** باحتمال الواسطة  
 قد يقال ان الوجوب جامع للكمالات ويكون الاختيار في الخلق دون  
 الخلق ينافيه وبالمجمل بعد دلالة نظام العالم على ثبوت الاختيار  
 ولا وجه لاعتباره في الوسط دون الواجب فافهم **قوله** قائلهم لانهم  
 باشر واقامة الادلة على عدم الجواز فلما في ذهن عن الجواز سا  
 لما باشر **قوله** كون المروق مبصر قد يقال يقتضيه كون شيء ما هناك  
 مبصر هو اما نفس الموصوف او بعض الاوصاف وبهذا يتم الاستدلال  
 ولما قيل من انه ليس باستدلال بل تنبيه فخرج محض فافهم **قوله** يرد عليه  
 ان التحيز قد يقال المراد من الرابع المثلث هو المتوهم عليه فافهم  
 الاعتراض الى ما سيورده الشارح رحمه من النظر **قوله** وفيه نظر بناء  
 على جواز الاشتراط بشئ من خواص الموجود **قوله** لان التأثير لا يقال  
 سيجي ان المراد من العلة هنا هو القابل للرؤية فلا وجه لهذا التقليل  
 ولا معنى لادعاء كون القول والتاثير امرا واحدا لانا نقول العلة  
 القابلة للرؤية علة لصحة فلا غبار وما يقال من ان الصحة عدمية  
 لا يقبل الاثرية قد فوج بان المراد من التأثير كون الشيء مدارا  
 للاثر **قوله** جواب لقوله وتوضيح الجواب عن الاعتراضات هو ان  
 المراد بالعلة المدار الذي يبدور عليه انصاف الشيء بصحة الرؤية  
 ولا شك انه وجودي واحد مشترك فيكون وجوده يابن دفع  
 الاول والثالث وبالوحدة والاشترك يستفاد الاخران الثاني الاول  
 والرابع بالثاني **قوله** وهو لا بدفع ساقط على ما عرفت **قوله** الطريق  
 المذكور

المذكور يعني الوجه الاول **قوله** يستلزم استدراك وهذا ما بعد  
 من اللوازم مبني على كون هذا الكلام عدلا عن الطريق المذكور  
 لكذلك قد عرفت ما فيه **قوله** يعني ان يقال هذه الكفاية لا يفترق عن الوجه  
 على وجه التفصيل اذ تعيين الطريق ليس من ذاب المناظرة **قوله** رد  
 بان مفهوم الهوية يمكن ان يقال المراد بتعلق الرؤية بالهوية المطلقة  
 تعلقه بالشيء المتصف بها وحاصله تعلقه بالموجود باعتبار وجوده  
 المطلق كما يدل عليه ان المدرك هو الموجود لا باعتبار خصوصه  
 ولا يتحد فيما قلنا كونه الوجود الخاص عين الماهيات اذ القائل  
 به لا يتلوا اشراك الكون في الاعيان وهذا القدر يتم المرام وهكذا  
 ينبغي ان يفهم الكلام **قوله** منقوض بصفة الملوثة وتقريره ان هذا  
 الدليل ليس بصحيح يجمع مقدما له لاستلزامه الموهوم بملوثة  
 البارد تعا عن ذلك **قوله** يصح ان يقال قيل عليه صحة ذلك لغة ممنوعة  
 والمقصود التمسك بالظواهر وانت خبير بان كلام على السند افر  
 السند اذ الظان قوله يرد الى منع الحكمية المقدمة القائمة والمعلق  
 بالمكن يمكن اللهم الا ان يبين المساواة او يبيح كونه معارضة  
 لدليل تلك المقدمة **قوله** لمن يخاطبه المنصوب راجع الى من فاعل  
 الفعل الطالب فافهم **قوله** هو العلم بهوية الخاصة قيل في الجواب  
 ان اريد بالعلم بها انكشافها انكشاف المشاهدات فهو الرؤية  
 بعينها وان اريد به نوع آخر فلا بد من تصوره وانت خبير بان  
 المراد الانكشاف التام بالعقل لا بالنظر والرؤية هو الثاني لا  
 الاول **قوله** والخطاب لا يقتضيه لا يتوقف الاعلى العلم بالمخاطب بوجه  
 فان من يخاطبنا من وراء الجدار يكتفيه العلم ببناء بوجه فافهم  
**قوله** المعتزلة يقولون ليس لهم هذا لان ما نقول به من الانكشاف



وان فتح حصوله لا بالبصر اذ يجوز رؤية اعمى الصبي بقية اندس  
 الا انا ذهبنا الى صحة حصوله به ايضا ولم يقولون به فافهم **قوله**  
 لاشتماله على معدن كل نقص قبل المدح بجملة لا ينافي الذم باخرى  
 ولا يذهب عليك ان جهة المدح قد يخرج عن شانها بالمقارنة  
 ببعض التقابض والانتكاس كما برة **قوله** ولو في حال المباشرة قيل  
 عليه عدم العلم في تلك الحال لا ينافي الشعور فان الانسان اذا  
 راوى عملا قد لا يتشبه ذلك في ضميره لقلة التثابة وانت خبير  
 بانه يربطه لا يقدر على التفصيل ولو توجه اليه بالتفات كثير  
 فاندفع الاشكال فاباك والضلال **قوله** بمعنى المنعول فيكون  
 ما تقعول في الالية الكثرية بمعنى المعمول وهو الحاصل في المنعول  
 وحاصله ارادة الحاصل بالمصدر **قوله** ثم يحمل الاضافة اعتبار  
 هذا الحمل ولو في مال الالية لا بد من ذلك اذ المدعى انه تعالى خلق  
 بجميع الافعال العبادية **قوله** نعم هذا العمى صرح به الشارح  
 ايضا في مادة الموسولية فافهم **قوله** خلاف الظاهر عدم  
 الاختصاص **قوله** اشارة الى خطاب التكوين وانما لم يحزم الشارح  
 به لاحتمال ترادفه للقضية **قوله** ولا من ساير الخيالات كحيثية  
 كونه كذا مثلا **قوله** اختار الشارح وانت خبير بان تغيير الشارح  
 الكثر بالمقضى يشعر عدم جواز الرضاء من حيثية كونه مقضيا  
 الحق انه انما يريد النهي عن رضا كسبه وقضاء الله تعالى متفرع على  
 عمله التابع للمعلوم فافهم **قوله** وقد لا يجامع في ايمان المؤمن  
 بجامع وفي ايمان الكافر لا اذ لا يخفى ان فيه ترك التعرض مع انقاء  
 تعلق الارادة **قوله** اعلم ان المؤثر وحاصله ان فيه ستة مذاهب **قوله**  
 من ذكره وهو انما تصرف له تعالى فيما هو خالص حقه وماله انه لا استحقاق  
 فيها

ولعل قوله تعالى اشارة  
 اليه منكم

فيها للعباد فافهم **قوله** وقد حصل في السؤال لاحاجة الى هذا الفرق  
 اذ لا يخفى ان السابق اعترض على المقصود الذي هو نفس التعميم  
 وهذا كلام على اذلة الاختيار متفرع على التعميم فافهم فانه قد خفي  
 على الناظرين **قوله** لان اثر الارادة حادث يعني على ما هو المشهور عنكم  
 وان جاز ان يقال يجوز ان يكون سبق الارادة على المراد زائيا **قوله** فليست  
 لعل وجه التامل هو ان يبين العلم التابع ومعلومه التبعية شبه السببية  
 والسببية فلا بعد في استلزام السبب للسبب فافهم **قوله** فيلزم  
 الجبر اذ صرف الاختيار الى احد الطرفين من الله عندهم كما ان الانصاف  
 باصله منه **قوله** لا يستلزم الجبر اذ على مذهبه ان صرف الاختيار الى  
 الجانب المختار يصنع منه تعا ومن العبد وان كان اصله بخلافه **قوله**  
 توجيه النقض بالعلم اذ تعلقه قديم **قوله** فبني على اذلية الوجود  
 لكان الفاعل متمكنا من الترك حاصل صدر من الفعل منه فان قيل  
 اذلية تعلق العلم ينافي هذا التمكن فثبت الوجوب من جهة فلا حاجة  
 الى اذلية تعلق الارادة قلنا الكلام في ثبوت الوجوب من جهة تعلق  
 الارادة وما قيل من ان الوجوب من هذه الجهة لا يتوقف على اذلية  
 كما في افعال العباد فوهم يخص لا يمكن العبد من تركه حال صدوره منه  
 واما افعاله تعالى اذ اعتبر حدوث تعلق ارادته فيها تمكن من الترك  
 حين ما صدرت فافهم فانه نفيس **قوله** وقيد بحجاب اي عن النقض  
 بالارادة **قوله** بالترك اي بترك ايجاد حادث ما **قوله** وليس قبل  
 تعلقها الا قد عرفت ان لاحاجة الى هذه المقدمة **قوله** بمعنى انه اي  
 ان تعلق ارادة العبد بالفعل **قوله** وهو غير المقصد اي قصد اكتساب  
 الفعل **قوله** يقتضي ان يوجد اذ قصد استعمال المعدوم غير مقبول **قوله**  
 ثم ان تقدم الشيء فعلى هذا يجوز ان ينصف قصد اكتساب الفعل

مطلب لزوم الجبر على فروع الاشهر  
 وعدم لزوم علم العباد



السابق على وجود القدرة بكونه قصد الاستعمال بعد وجودها فافهم  
 ما اعتبره من القصد بل لا يحد **قوله** في لا شركة اي لعدم الانزاد  
**قوله** لان كلا منع لعدم الانزاد **قوله** على ان منع كونه اقم **قوله**  
 من شأنه التأثير اذا القدرة المادسة من حيث هي قدرة لها قوة  
 التأثير قطعا الا ان استقلال القدرة القديمة يمنع عن الخرج  
 الى الفعل **قوله** تدفق تأثير الفاعل عليه المراد من الفاعل من هذه  
 القدرة وهو العبد فلما كان فاعلا بالقوة لعدم خروج تأثيره الى  
 الفعل كان شرطه ايضا بالقوة **قوله** وقوع الفعل بلا استطاعة  
 اي مؤثرة في الكسب وقوع الفعل بلا هذه خلاف ما يقضيه الضرورة  
 فاندفع ما اورد **قوله** ان لا قدرة قيل الفعل اصلا رجا يقال للنعية  
 هي المستجبة للشرائط المعبرة في الكسب لكن الاستدلال بعدم  
 بقاء الاعراض لا يساعد كما لا يخفى **قوله** وصفا اعتبارا يارد عليه  
 بما ظاهره يشر ان المركب من الوجود وغيره لا يؤثر في شيء وكذا  
 عدمها فلا يجوز كون ذلك الوصف جزءا من القدرة فيعود الى السكالك  
 الشرايط لكن لا يذهب عليك ان التأثير هنا اغا هو في الكسب وهو  
 اضافي واقضاؤه وجود مؤثره **قوله** بها اشارة الى التأثير الاجازي  
 وقوله او معها الى التأثير الكسبي **قوله** لا اشكال اصلا اي في اجزائه  
 على مذهب الشيخ اذ القدرة الحاوت المقارنة هي باجمعت الشرايط  
 بحيث لم يبق هناك مانع سوى القدرة القديمة القوية وغير المقارنة  
 غير ها وبالمجمل لا يجب تعيم التأثير فافهم **قوله** بخصوصية ذاتية  
 دفع لما يقال من انه ليس جعل احدها صفة للآخر او من عكسه **قوله**  
 كونه الخ وهو الهيئة الحاصلة للمكلف عند سلافة اسبابه واطلاق  
 المضاد على الهيئات التابعة لها مسماحة شائعة **قوله** مناط خلق  
 وحاصله

وحاصله لا انفكلا بين السلافة والمقدرة عند المباشرة فوضعت  
 موضعها **قوله** ومن لا يقول به تكليف ما لا يطاق **قوله** لا يبعد ها اي  
 الثالثة **قوله** على الاطلاق فيكون ما ليس في الواسع اعم من المحتنع  
 والتمكن الغير الممكن من المجد عادة وكون النزاع في جوازها لا يستلزم  
 في كل من قسميه اذ العموم لا يستلزم الشمول **قوله** وفيه بحث  
 لا يخفى عليك ان مال السؤال انه تكليف جميع التقضين وهو التقضي  
 والتكذيب وحاصله البحث دفع لقوله واذعان ما وجد من نفسه  
 خلافة مستحيل الخ وهو لا يسمي ولا يفتي من جوع والحق في الجواب منع  
 تكليفه بالجمع بينهما لجواز ان يكون الاضاح الختم على الكفر مبنيا  
 على ثبوت اختيار الكفر على الايمان الاجمالي في علم الله فافهم **قوله**  
 مع اننا نعلم جواب عما يقال ان الدليل لا يثبت على ان لا يصنع للعبد  
 في التولد فيه **قوله** ولولم يقبل الجاز الخ وتلخيصه هو ان المقضيه مودة  
 في وقت معين بسبب معين ولولم يقدر كذلك الجاز ان يغير السبب  
 او الوقت في التقدير **قوله** قلت لا يخفى ان مضمونه لا يرتضي الذوق  
 السلام لجواز العطف على الجزئية فكنته هي ارادة ان سبق القضاء  
 جعل التاجر عن الاجل كالقديم المستحيل عند مجيئه فافهم فانه  
 لطيف **قوله** بتعدد الاجل الخ قد يقال عمره ليس الاسبقون غايته  
 ان العلم الاولي يتعلق بفعله فيما الامر الخ فقد الاجل بحسبه فلا تعدد  
**قوله** بصدده اي بصدده ان يكون رزقا قبل الاتفاق مع حرمة ما اشارة  
 الى كونها رزقا عندهم عند ارتفاع الحرمة عنهما فافهم **قوله** فلم ياكل  
 حلالا ولا حراما قد يقال لم يقدر له قابلية الرزق قية فلا بأس بمنع  
 الرزق عنه واما المعر المقدرة تلك القابلية فيمنع الرزق عنه لا يليق  
 بالكنم **قوله** ففوات مقابله اذ خلق الاهداء ووجدان العبد ضالا

ولا فرق بين ان يلبس وسائر الكسب  
 المذكور في الفقه عليه السلام في شرائعهم



او سميت يجوز اجتماع الاول منها مع الاخيرين ويحتمل ان يراد في  
يكون بمعنى خلق الاهتداء **قوله** مخلوق في الهداية بعضهم مرادى  
وبعضهم لا **قوله** الا بالوصول الاهتداء لا بيان من يقف **قوله** نعم التمكن  
عام اى الاستعداد موجود في كل شخص وتخصيص البعض بالمدح  
به يدل على ان المراد بالهداية في قولهم فلان مرادى نفسها الاستعداد  
لكن هذا جواب آخر لما يقال غير مناف لما ذكر من البحث في جوابه السابقة  
فافهم **قوله** ينافى التفسير بالخلق ولهذا قيل معناه ثبتنا على  
الهداية الحاصلة فافهم **قوله** وان اعتبر جانب علم الله الخ ان اوجب  
بان من مات طفلا لم يموت الا في زمان الموت اصلح له فيه لان الله  
يعلم انه لو كبر لفضل لو رزق عليه الكافر الذي مات حال كبره وذلك لو دله  
ولا معنى لطلبه الى مكان قهره الشارح ولما كان له منه قولاسدينا  
فافهم **قوله** على ان عدم المغفرة اصلح حتى يكون هذا الكلام دليلا  
على تجويزهم ترك الاصلاح اذ اقتضاه الحكمة والتفصيل في هذا المقام  
على وفق المرام هو ان يحصل قول الزمخشري لا خروج لمغفرة للشوق  
للتعذيب عن الحكمة ولا دلالة فيه على اصلحية الجواز ان يكون وجوب  
فان شئنا الاستيجاب المذكور لا منها ولو سلم انه ناشئ منها فخص  
كلامه انتقال وصف الاصلحية الى المغفرة المستحيلة على تقدير وقوعها  
بناء على جواز استلزام الاحمال الاخر فليس فيه تجويز ترك الاصلاح ولو  
سلم ان ليس معنى كلامه هذا الانتقال على ذلك التقدير فتجويز ترك  
التعذيب الثابت على وصف الاصلحية على تقدير المغفرة المستحيلة  
لا ينافى استحالة ولو سلم المناقاة فهو مذهب بعضهم والكلام  
مع الجمهور لا معهم **قوله** فيجب عليه اى عقلا **قوله** في الخصوصيات اى  
لا يجيب في رعاية الحكمة خصوص فعل الجواز قيام غير مقامه **قوله**

غير الوجوبين

غير الوجوبين وهما استحقاق تاركه الذم ولزوم الصدور **قوله** وجوابه  
يعنى ان في كلامهم ما يدل على تشبيههم هنا يدل الفلاسفة فاذا ذكرته  
من المعنى المغاير للوجوبين فليس من تضاهيهم **قوله** بعض المعتزلة الظن  
ان الترك في قولهم ايضا صحيح بالنظر الى ذاته ترجعه الى قول الفلاسفة  
كما سبق فافهم **قوله** وقوله تقويم القيمة لا وجه لتغيير عبارة الآية الكريمة  
لعدم سبوتها **قوله** دليل على ان العرض قبل الخ في ان العاطفة لا تدل على  
الترتيب اللهم الا ان يقال المراد الاستدلال بالفقوى **قوله** نوع من الحيوة  
ويجوز ذلك في الاجزاء المتفرقة والجمعة عندنا لعدم اشتراطنا البينة  
لها فتعريفها بانها قوة تتبع اعتدال النوع على ما في الواقع انما هو بالنظر  
الى الحيوة المعلومة الوقوع فافهم **قوله** وقت الخدوش مشتمل خارجي اذ  
يلزم تبدل الاشخاص بحسب تبدله **قوله** وثانيا جوابا باحتيا والشق  
الثاني كما ان المختار في الاول الاول **قوله** هذا خلف لان القوس لا يقتضيه  
الاثنيتية **قوله** وقديما حاصله منع التخلل بين الشئين ونفسه  
بتحصيل الاثنيتية **قوله** وايضا لو تم نقض اجمالى لاستدلالهم بتخلل  
العدم فافهم **قوله** وفيه بحث اى في قوله قديما جواب **قوله** ثم لا يخفى جواب  
عن النقض بالفرق بين اللقامين **قوله** فلا تخلل في الشخص الباقي فيه  
ان العدم لم يقطع الاتصال حالة الابتداء بحالة الاعادة في الشخص  
الباقي جزء الزمان الواقع في الخلال قد قطع اتصال سابقه بلا حقه او  
اعتبار الاتصال بالواسطة والباقي لا ينفك اذ القاطع في المعاد هو زمان  
العدم ايضا ويمكن ان يقال الوجود المستمر لا كالوجود المقطوع استمراره  
بالعدم فافهم **قوله** ليحصل الجسم يعنى ان الحكمة في خلقها هو هذا **قوله**  
للروح المتعلق به قديما الكلام في جعله متعلقا بما لم يعص به لاجل  
التعذيب فافهم **قوله** قائل اشارة الى ان اتحاد اجزاء الجسد ليس



بلازم للاعادة اذ يجوز ان يخلق الجسد لا من الاجزاء الاصلية للبدن  
**قوله** والخوض في الموقف قد يقال يجوز ان يخرج الله تعالى  
من الجنة لا تنفاج يومئذ ثم يدخله **قوله** قلت يمكن ان يوحا صله  
ان يجعل بمعنى التصير الذي ذكره تبارك ومنه التمكن لا التمكن بالفعل  
والتمكن لازم الوجود فلا يتأخر عنه فلا فرق بينه وبين ما سبق من معنى  
الجعل في الدلالة على انها سوف توجد **قوله** واما الحمل على التمكن بالفعل في  
جواب عما يقال من انه لم يعمل عليه حتى لا يفيد الاية مدعاهم لعدم  
لزومه الوجود فافهم **قوله** اذ المراد بالشيء هو الوجود في معنى لو تم  
هذا الدليل لدل على عدم خلقها يوم القيمة ايضا لكنه قد يقال المراد  
كل شيء في الدنيا فافهم **قوله** فلا ينقطع النوع اصلا في الاعتبار الاول  
انقطاع ما بين المثلين **قوله** اي المقصود منه وهو ترتب الآثار المطلوبة  
منه عليه **قوله** فساير انواع الكفر كالانكار بالهشرو وعذاب القبر  
وغيره **قوله** النفاق كز مضمرة فلا مخالفة من هذه الجهة لكن فيه انه  
مخالفة من جهة اخرى وهو القول بكفر اهل الكباير فافهم **قوله** واد  
في التعليل ذكر ذلك في شرح جامع البخاري للكفر ما ذكره **قوله** والجواب  
ان الحكم في حصول هذين الجوابين تخصيص كلمة من بالكفار او بعضه  
فافهم **قوله** محمول على الترك يعني اما ان يا قول الترك **قوله** نظاره  
من المذكور في الشرح وغيره **قوله** اي ان يكفر يعني هو من قبيل ذكر الخاص  
وارادة العام ولكنه **قوله** لما فاتهما الحكمة اي لا تقوى عقلا فتأمل **قوله**  
مثل اقامة المحسن دونه قيل عليه العفو عن الكفر في الجملة خروج عن الحكمة  
لكن لا خفاء في ان تعذيب صاحب الكبيرة ثم الاقامة على ايمانه وعدم  
تعذيب الكافر مع عدم اثباته ابد ليس بتسوية تحلة للحكمة كما لا يخفى  
اللهم الا ان يقال العفو بوجوب الاقامة **قوله** والصحيح ان الضمير  
للمغفرة

للمغفرة ولا يخفى انه خلاف المتبادر على انه لا يندفع به الاعتراض من  
الاية فالوجه الاجراء على الظواهر فيجبوا عن الاعتراض بان التوبة  
عن الشرك انقلاب الى الايمان والتقارر من عفو هو عفو حال  
الاتصاف به وهو لا يتبع اصلا بخلاف الكبيرة اذ التوبة عنه لا يجعل  
صاحبه غير مذنب بل كغيره فهو متصف به حال العفو واما التعلق  
بالمشية فباعتبار ان ليس القبول من واجبات التوبة فافهم **قوله**  
انما استطردها يعني ان ذكره على سبيل التبع اذ لم يذكر انهم يدعون  
الوجوب حتى يكون ذكره استدلالا على نفيه فافهم **قوله** من غير قطع  
الى قيد به وان كان المدعى الذي يحصل به الرد على الخصم هو الجواز  
مع الوقوع لعدم مساعمة الدليل له على ما قرره **قوله** فلا يثبت  
الجزء الاول من الدعوى ببيان المدعى مركب من الجزئين احدهما  
هو جواز العقاب عليها والثاني وقوع ذلك العقاب كما نبهت  
عليه وادلة الشارح انما يثبت الجزء الاول اذ يجوز ان يكون اصحاب  
الصفحة باجمعهم من بين ذك المشية وان لا يكون والا حصاء  
ايضا لا ينافي عفو الكل كما لا ينافي عفو البعض فمحصل الدليلين  
مجرد جواز العقاب والخصم لا ينكره هذا هو تحقيق الحق في هذا المقام  
فدع عنك اراجيف العوام **قوله** اذ المراد بالكباير تعليل التقييد  
بالمشية وحاصل المراد بالكباير الكمالات ومغفرة ما دونها  
مقيدة بالمشية باجماع الجانبين فلا قطع بالوقوع **قوله** بلا دليل  
اذ لا اجماع من الفريقين على عدم بعين المغفرة في حق الصفاد  
**قوله** لان اجزاء الادنى فيه ان استدعاء باب الخلاص عن صاحب  
الادنى وانتقاه لصاحب الاعلى لا يخفى عن بعد **قوله** او لعدم  
الدخول فيه تجوز انما اغلظ واشد من الكبيرة كما لا يخفى **قوله**

والتبادر شيئا



لكن لا بد على انهما في حق اهل الكباير بما يقال اقتضاء المقام  
قوسهم بما يخصهم على ما ذكره الشارح يدل على ثبوتها في خواهل  
الكباير **قوله** فلعل يقبل بطريق اخر كما ان يشفع بشفع من عند  
**قوله** نعم لو قيل حاصله ان ما نحن فيه بصده ليس كالمثال المذكور  
فا فهم **قوله** الى صغيرة غير المحتجب قيل قد جرى الشارح جهنا على ما  
هو المشهور من عدم قولهم باستحقاق العقاب بارتكاب تصفية  
اصلاً لكن لا يخفى عليك ان تخصيص النائب وتركب الصغيرة المحتجب  
عن الكبيرة بالذكر لا وجه له والحق ان مراد الشارح تزييف قولهم  
بيان فساد اطلاقهم العقوبة على ترك تعذيب النائب وصاحب التصفية  
المحتجب عن الكبيرة لا ابطال قولهم راساً **قوله** يبطل مذهب الاعتزال  
وهو ان اهل الكبيرة الغير النائب من المؤمنين مخلدون في النار  
ولو عمل الصالحات **قوله** وهذا الدليل الزاقي بناء على انهم يوجبون  
العدل **قوله** لكنه غير مفيد اذ يكفهم الدوام فافهم **قوله** لتقوية العمل  
فيه ان التقوية باللام فيما فعله ناصب وهذا ليس كذلك فافهم وقيل  
عليه انما ذكره مثالا لا استشهاده اذ على ان الظلام صلة وانت خير  
بانه ليس بشيء اذ لا شك في اولوية ذكر المثال المستشهد به على ان الظاهر  
الاستشهاد بالمقام مقامه وكون اللام صلة في الظاهر مع احتمال التقوية  
لا ينافي ايضا تلك الاولوية بتبينا خاليا اذ لا شبهة انه تصدق منه  
نصراً يتزع على اليقين لكنه يجبر عند الغامل فافهم **قوله** حد الجزم  
والاذعان قبل هذه الكفاية ليس للقطعية بل هي التزام لكون الظن  
الغالب الذي لا يخط معه احتمال النقيض من باب الايمان فالمراد بالاذعان  
هو الانقياد لمقتضى الاعتقاد لا ادراك ان النسبة واقعة لكن فيه  
انهم اختلفوا في صحة ايمان المقلد مع ان له جزماً غايبه انه يقبل الزوال  
فالتزام

فالتزام كفاية الظن في باب الايمان بعيد منهم جداً **قوله** وذكر في شرح  
المقاصد الى حصوله ان بينهما تدافع وقد يمنع اشعار العبادتين  
بما ذكره ولا يخفى عليك ان كلامه في معنى على **قوله** لا يحتمل السقوط  
قد يقال هذا خلافاً المشهور من استلزام انتفاء الجزء لانتفاء الكل  
ويمكن ان يقال هذا في المحققات وما نحن بصده من الاعتبار  
الشرعية **قوله** هذا مناف لما عليه المتكلمون يعني ان هذا الجواب لا يساعده  
مذهب الاشاعرة فاللام للعهد **قوله** واما حال الحضرة حال ملاحظة  
العقل للتصديق فزيد هل عن حصوله وقد لا بناء على ان العلم بالشيء  
لا يستلزم العلم بالعلم ولا ينافيه فافهم **قوله** مع انه جزء مفهوم الايمان  
فلولا هذا الجعل لما وجد مؤمن اصلاً اذ لو سلم دوام التصديق القطعي  
في جميع اوقات العمر بحسب ملاحظة دائمة فلا يتم ذلك في الاقرار فافهم **قوله**  
لدلالة ما على ان محلاي دلالة بحسب طواهرها مع ان لا دليل على العدول  
عنها **قوله** ولانه خلاف هذا دليل على ان لا صيرورة الى النقل ولو قد  
وجوده واما السابق فدليل على الانتفاء **قوله** من المنقولان الشرعية  
لاندفاع بينه وبين ما سبق اذ المراد انه منقول بالنسبة الى خصوص  
المنقول وهو جميع ما جاء به النبي من عند الله تعالى وما ذكر فيما سبق  
من عدم النقل انما هو بالنسبة الى نفس معناه فافهم **قوله** يرد عليه انه  
يحتمل اذ لا يذكر الايمان فيه صريحاً حق يحكم بانه يدل بظاهره على كون  
القلب محله **قوله** انما يتم اذا فهم قد يقال سياق الكلام في مثابة ذلك  
الضم فافهم **قوله** فيرد عليه النصوص يعني بعد التزم المذكور وهذا لا ينافي  
ورودها قبله فافهم **قوله** عند الكونية ذكرهم لكون السؤال المذكور  
من قبلهم **قوله** ووضع الشرع واللفظة يعني انهم يدعون ان الشارع  
واهل اللسان اعتبره كذلك في وضعهم لانه واجب يتصرف على **قوله**



اذ لا دخل في الاوضاع دليل للبطلان المذكور **قوله** في حق الاحكام  
 اي الاحرفية المترتبة على الايمان **قوله** من اضمحلت انكار هذه الموصولة  
 مع سابقها يدل على ان الدال لا يكفي في ترتيب حكم الايمان وهو النجاة  
 عن الخلود في النار بل يجب فيه وجود المدلول ايضا والموصولة  
 الاخرى انما ذكرت بالتبع وان لم يكن لها مدخل في الغرض هنا **قوله**  
 كافية في صحة اطلاق قيل فساد غنى عن البيان لكن عليه دائرة الفسا  
 اذ لا شك في ان من سمع الاقرار من زيد مثلاً وحكم بانه مؤمن لا يجب عليه  
 اعتبار التجوز في اطلاق هذا او قصد معنى انه مقرب قد يريد لجزء هذا  
 السماع انه مصدق تصديقاً قلبياً حقيقة وبالجملة لو لم يميز ذلك لا يسي  
 اطلاقاً للمؤمن باعتبار معنى التصديق القلبى اطلاقاً حقيقياً على احد  
 من احد سوى عالم الغيب فلا مجال فيه لغير الحكم بالدليل يدل على ما قلنا  
 قول الشارح رد ويرى عليه احكام الايمان فاعلم ان الاجزاء ليس على الاقرار  
 الحالي عن التصديق القلبى بل لو علم ذلك يكتفى قطعاً فافهم اذكر الله **قوله**  
 لا الكرامة فلا يمكن منهم ذلك **قوله** رد آخر على الكرامة دفع قدم  
 يرد هنا بناء على ان المصراعين الايمان مجموع التصديق والاقراء  
 فافهم **قوله** يقتضيه المفارقة بمعنى ان لا يكون عيناً ولا جزء **قوله** لان  
 جزاء الشرط شرط اذ علم الشرط شرط الشرط **قوله** وان تنكسر يجب  
 فانهما اي وان لم تنكسر ذلك التفصيل من حيث ذوات المتعلقات وتوحيده  
 هو ان التفصيل لمجموع التصديقات المفصلة المتعلقة بمجموع النسب  
 مفصلة فلا تعد فيهما بحسب الذات لكن اجزاء مجموع تلك النسب  
 التي هي متعلقات لاجزاء مجموع تلك التصديقات متشعبة متصلة بانها  
 يجب الايمان بها فبانصافها بذلك القول كان اجزاء التصديقات  
 ايماناً متشعباً بخلاف الايمان الاجمالي اذ لا اجزاء فيه فافهم فافهم **قوله**  
 غير التصديق

العنوان

غير التصديق بالضرورة قد يقال يجوز ان يكون المراد ان التصديق  
 النوعي مثلاً يتغير باعتبار اضافة زمان آخر فافهم **قوله** من غير ان  
 يشترط كذلك يعني ان الشرع لم يعتبرها جزءاً يوجب انتفاء الكل  
 بل هي بحيث وجودها وجود جزئي وعدمها ليس بعدم جزئي في اعتبار  
 الشرع **قوله** طاعة لا يخرج عنها طاعة هذا ناظر الى من يدخل النوفل  
 واما قوله او واجب كذلك ناظر الى من يخرجها فالواجب بمعنى الرضا **قوله**  
 فعدول عن الظن قد يتوهم عدم الفرق بناء على ان تحصيل النظرى  
 لا يتصور بدون النظر لكن لا يخفى عليك ان المكلف به في الاول هو  
 الاتصاف بالايمان غايته انه موقوف على النظر وفي الثاني هو النظر  
 الا انه يستلزم ذلك الاتصاف **قوله** صدق النبي بصفة الظان المراد  
 وقوع الاعتقاد بصدقه فعلى هذا يكون تكليف تحصيل اختياره  
 من باب تكليف ما لا يطاق ضرورة استحالة تحصيل الحاصل سواء  
 كان بالاختيار او لا فان قلت يجوز ان يرد وقوع تصور الصدق  
 قلت فأتقول فيمن اعتقد بصفة الكرم الا ان يقال انه مكلف بتحصيل  
 النظر الموجب لذلك الاعتقاد وان حصل الموجب قبل وفيه ما فيه فافهم  
**قوله** من التصديق الميزاني اذ هو اعم ما حصوله بالاختيار والاولا  
 هو النوع الثاني **قوله** وليس يختار عند الشارح لانه جعل التصديق  
 الايماني فيما سبق نفس التصديق الميزاني **قوله** وانما قلنا كذلك يعني  
 تقدير المضاف وتقييد المستثنى منه بكونه من المؤمنين **قوله** لليلام  
 كلمة من اذهى بيان للبيت **قوله** واعترض عليه حصوله تجوز عموم  
 المستثنى منه لكن لا يخفى عليك ان وضع المظهر موضع المضمين هنا يؤيد  
 الاتحاد لانه يوجب القطع **قوله** من سمع في علم الكلام مع انه  
 غير العلم الشرعي في المفهوم واختصر منه **قوله** عن الاخرين موصوفى



الآخر فافهمهم **قوله** اي فيما اسل اوله به لان الامر من مقولة الانشاء **قوله**  
 والاولى وجه الاولوية عدم اشعار التغيرات بوجه من الوجوه **قوله** الحق  
 مدلوله اي المعبر في الشرح **قوله** معارضة في المقدمة وهي صفوي قياس  
 الاتحاد القائلة ان الاسلام عبارة عن التصديق القلي وتوضيحه  
 ان دليلكم وهو قول الشارح لان الاسلام هو الموضوع اليه وان دل  
 على انه عبارة عن التصديق لكن عندنا ما ينفيه وهو قوله عليه السلام  
 الاسلام ان تشهد لا لدلالة على انه هو الاعمال فعلى هذا ان المذكور  
 في الشرح دليل المقدمة المطلوبة لا المقدمة نفسها كما لا يخفى فان قلت  
 في الحاجة الى هذه التوجيه قلت لولم يجعل السؤال معارضة كان جوابه  
 كلاما على السند وهو ليس من داب المناظرة **قوله** عن توجيه الكلام  
 اذ هو ليس باعتراض على المشايخ بل على من ووجهها مفروما **قوله** فلا يرد  
 وجه عدم الورد هو انه لما اريد بالسعادة في بطن الام السعادة  
 عند الختم كان الاتصاف بها عند تحققه لا قبل والمشارك المقدرة  
 على الايمان لم يحصل له تلك عند الاشتراك **قوله** اي ترجع جانب الوقوع  
 يريد ان الحكمة وان اوجبه عقلا لكن رعاية وجهها ليست من الواجب  
 العقلية على الله فلا توصله الى احد الوجوب **قوله** ويرى عليه قيل عليه  
 ان الحكمة بالضرورة يقتضيه ارسال البتة وانت خير بان دعوى  
 الضرورة في محل النزاع التزام للتمام **قوله** لا يناسب الا اذا السوق  
 لبيان نفعه م رسالته **قوله** والجواب في قيل الجواب ان المفهوم من الكتاب  
 في حق ادم هو استماع الكلام المنظوم والمراد في حق غيره هو القاء  
 المعنى والروح في البقطة والاول من خصايص الانبياء ومن الثاني  
 لكن لا يخفى ان كلام جبريل لم يزل مع مريم روضه في الكتاب وذكر ايضا  
 ارسله الى ام موسى وملك لاهل وجه النبوة فاحترامها شئت من الجواب  
 واعلم

واعلم **قوله** بالفتح اي بفتح الكاف **قوله** لانتهاه علته وهي عدم الرغبة  
 في الامور لترب الساعة **قوله** ما سوى الكذب الا الكذب في غير التبليغ  
 داخل فيه **قوله** والكلام في الصدور يستلزم جواز الظهور عادة  
 ولا يخفى ان الاستلزام العادي لا يستلزم الاعجاب العقلي والكلام  
 فيه على ان الثابتة الى النبوة حال وقوع الظهور لا حال جواز **قوله**  
 باعلام من الله قيل في جوابه ان العصمة غير لازمة فكيف اعلامها لكن  
 لا يخفى عليك ان عدم وجوب العصمة لا ينافي الاعلام بلا وجوب  
 وما يقال من ان كثير من الانبياء قتل ولم ينقل منهم اظهرا الكفر ففيه  
 ان القتل لا يوجب الخوف عند الدعوة لجواز حصول سبيل الكفار  
 بعد هدم الامن عندها فافهمهم **قوله** اي بطريق صرف النسبة يعني  
 ان المراد من الصرف عن الظاهر هو هذا المطلق الصرف والا كان  
 ذكر غيره من ترك الاول والكون قبل البعثة لغرا دخوله فيه  
 فالصرف مصروف فافهمهم **قوله** يحمل العام يعني يجوز ان يراد  
 بالصرف عن الظاهر ما عدا ترك الاول والكون قبل البعثة **قوله**  
 فيه منع فيجب الظاهر فافهمهم **قوله** وفيه ما فيه لجواز ان يراد خلاف  
 المتبادر **قوله** فحفظ التفاوت الى قيل المراد بالتعدد والتكثير  
 الى العدد وبالتفاوت الزحان في البلاغة وغيرها لكن لا يخفى  
 عليك ان ذكر التفاوت يعني عن ذكر التعدد وان لم يكن احدهما  
 عين الآخر والتشفيع عليه بانه بعيد من التفسير لاشك في ان غفر  
 وتزوير **قوله** والاول نسبة يعني ان المراد هنا وحده الدال  
 في الانصاف بانه كلام الله لا وحده المدلول بناء على التشبيه للتوضيح  
 ولا فرق في وضوح وحده مدلول هذا وذلك وعدة لكن الاقر ان  
 ينهض هنا وحده المدلول ايضا والتشبيه لما مر ذكرها في بحث الكلام

قيل جواز الصدور



**قوله** وقيل سماها الإنيحة أطلق الرتبة على المعراج على غيرهم **قوله** ومرة  
 بوجه وذكر ذلك في بعض التقاسير بل هي ستة إلى **قوله** قد تضم الأرواح  
 إلى الكرامة والاستدراج إلى الأهانة **قوله** امتحانا إلى فيكون معجزة معلومة  
 له لكن المتبادر من الآية أن لا علم له **قوله** من الظروف الزمانية إلى يعنى أنها  
 على الأكثر ظرف ومضافة إلى الجلة **قوله** متعجبا لا انكارا **قوله** بطريق التشبيه إلى  
 لعدم صدق تدريس المعجزة عليه **قوله** وإن اريد بعد بحث إلى قد يقال المراد  
 الشق الثاني لكن البعدية يجوز أن يعتبر ظرفا لوصول الفضل لا لوجوده  
 وفضله عليه السلام حاصل حين البعث لا بعده فعلى هذا الحاجة إلى  
 تخصيص عيسى وغيره وأما افضليته على سائر الأمم فتفارة من  
 افضليته على الأفضل منهم فافهم فإنه نفيس **قوله** وقد تواتر المتكلمون  
 منه ذكر مناقبه لا الإشارة إلى كونه أفضل من عثمان وهو محتمل  
 هذا وما قبله بأبها **قوله** عليه السلام ثم يصير ملكا عضوضا فافهم  
**قوله** وقد يجاب الإونية أن لا فائدة في تكليف ما في غير الإتيان فالأولى  
 جواب الفارح **قوله** وعدم عدم وجود وهو الخلق **قوله** ثم الظلم المطلق  
 أي المذكور بلا قيد المحمول على الكمال والافتقار الظلم يتناول التسمين  
 التعدي على الغير والعصيان **قوله** وقد يجاب أيضا هذا هو الموافق  
 لما روي من أنهم اختاروا واحدا منهم **قوله** على أن صيغ الأفعال الإنيحة  
 أن الدلالة على أمر في ليست بمختصة بلفظة ينال فافهم **قوله** قالوا إلى  
 وأيضا قوله لا ينال عهدي الظالمين دليل عليه على تقدير أن يراد  
 بالعهدة الأمانة مكيال مخصوص أصغر من الذي **قوله** على أنه المتطابق فافهم  
 اللعن على من اتصف بتلك الأوصاف لكن بلا تعيين شخص فافهم **قوله**  
 لأنه من مقاصد الفن اجيب بأنه لو سلم فلا يخرج جميع ما ذكر  
 بعد الفراغ من المقاصد عن الفن لكن لا يخرج عليك أنه لا يدفع  
 الأولوية

يعني لم يذكر في الكتاب مناقبه على  
 وذكر مناقبه غيره قد كرهها أيضا  
 مستحسن

الأولوية إذ لا يمنع من الذكر إنشاء المخصوصة **قوله** وأما كونه منكرا أي منكرا لاجتماع  
 وهو النظام والشيعة وبعض الخراج قالوا بوجوبية الاجماع مطلقا **قوله** على تقدير  
 كون الجازم عاصيا لا بد من هذا القيد هنا إذ جزم غير العاصي ليس بآسن  
**قوله** وفيه بحث فإن قلت قال تعالى آية أخرى فأنكر من المنظرين بقاء التعقيب  
 فقلت على الاستجابة قلت هو بحث آخر والكلام هنا على ما في سورة الأعراف فافهم  
**قوله** غير هذا وقد لا العقل لآلة على عدم أصابة رادوم غير خفية على من فهم  
 أن الأرفق في قيتاه الأجانب واحد وان معبرين منهم بصيغة التفصيل  
 تاديب ظاهر فافهم **قوله** والبحث في الاجتهاديات فيجوز تعدد الحكم فيها **قوله**  
 فغير مسلم قد تخار الشق الثاني وثبت عدم التفرقة فيها بين الاشتياص بأن  
 كلام من المجتهدين لا يجوز اختصاص ما أورد في آية اجتهاده من الحكم  
 ببعض الاشتياص دون بعض مع تناقضها في نفسها كما لا يخفى **قوله** لكن الثاني  
 أولى قيل لا يفضل الجميع الرها على عدل رسل الملائكة فالأولى والأول وجوابه  
 أن إضافة الآل للعهدة فالله مؤنوسهم فقط فلا غبار في كلامه **قوله** صفا  
 فاضلة كالأخلاص وقوة العقيدة وعدم الفتور عن التبعية **قوله** الليل  
 وأطراف النهار **قوله** فحق الأنبياء أذ هم على هذه الصفات **قوله** يظهر أن  
 هذا الوجه أي الوجه الرابع هذا آخر ما أوردته من الكلام والحمد لله  
 على التمام وعلى رسوله السلام وآله الكرام وصحبه العظام  
 قد فرغ الفراغ من جمعه وثالثه ليلة السبت قبل العاشرة الثامنة  
 عشر من شهر رجب المرجب المسطر في عليك

شهر ربيع وأربعين  
 وتوابعه من البرية  
 النبوية  
 والحمد لله  
 وحده





Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kisim	
Yeni	
Eski Kayıt No	293